إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الأردن
٢٠١٨ - ٢٠٢٢

إعلان الالتزام

يلقي إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ الضوء على الدور القيادي الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة في تنسيق جهود المجتمع الدولي في دعم الأولويات الوطنية الأردنية بالتعاون الوثيق مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على مدى السنوات الخمس القادمة. ويترجم هذا الإطار عمل الميزة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى برنامج استراتيجي وهادف لضمان تعظيم الأثر على مستوى جميع جوانب أجندة الأردن واسعة النطاق والمتكاملة في مجالات التنمية والأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان والشؤون السياسية والأمنية.

ويجسّد إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تعهداً متواصلًا بالعمل الرامي إلى دعم حكومة الأردن في تحسين حياة جميع الأردنيين ومن تسعى المملكة إلى توفير الحماية لهم، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفًا والأشد تضررًا، بما يضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب. وقد تمت صياغة هذه الوثيقة بعد التشاور المكثف مع الحكومة الأردنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية والأوساط الأكاديمية والشركاء الثنائيين الدوليين. ويرتكز الإطار عمل المعياري لهذه الوثيقة على ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ وغيره من الأطر المتفق عليها دولياً، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبموجب التوقيعات أدناه، توافق كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظومة الأمم المتحدة في الأردن على إطار عمل الأمم المتحدة هذا للتنمية المستدامة كأساس للتعاون بين جهتيّنا للفترة ما بين ٢٠١٨-٢٠٢٢، ونؤكد التزامنا بتحقيق الأهداف الواردة فيه.

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عماد فاخوري

وزير التخطيط والتعاون الدولي

الأمم المتحدة في الأردن

أندرس بيدرسن

المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية

الموقعين

السيد باتريك دارو
المنسق القُطري لمنظمة العمل الدولية

السيد نصر الدين حاج الأمين
ممثل منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

السيد عبدالسلام السيد أحمد
الممثل الإقليمي
للمفوضية السامية للأمم المتحدة
لحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط

السيد إنريكو بونزياني
رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة

السيد سامي ديماسي
المدير والممثل الإقليمي
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

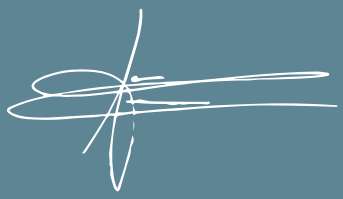

السيدة سارة فيرير أوليفيلا
المدير القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة ليلى بكر
ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيدة كوستانزا فارينا
ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة

السيد ستيفانو سيفيري
ممثل المفوضية السامية
للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

السيد وائل الشهاب
رئيس المكتب القُطري لبرنامج الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية

السيد روبرت جينكنز
ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة

السيدة مارغريت الحلو
القائم بأعمال مدير مركز الأمم
المتحدة للإعلام في بيروت

السيد خايمي مول دي ألبا
الممثل المسؤول عن البرامج
الإقليمية والتمثيل الميداني ومقر منظمة الأمم
المتحدة للتنمية الصناعية

السيدة كريستينا ألبرتين
الممثل الإقليمي لمكتب الأمم
المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيدة بانا كالوتي
الممثل ومدير مكتب الأمم
المتحدة لخدمات المشاريع

السيد أوليفير آدم
المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي
الأمم المتحدة

السيد زياد شيخ
ممثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة

السيد عبدالمجيد يحي
الممثل والمدير القُطري لبرنامج
الأغذية العالمي

الدكتورة ماريا كريستينا بروفيلي
ممثل منظمة الصحة العالمية

السيدة تانيا ماير
الممثل المقيم للبنك الدولي

فهرس المحتوى

إعلان الالتزام	**٤**
الموقعين	**٦**
فهرس المحتوى	**٨**
لمحة عامة	**١٠**
برنامج الأمم المتحدة في الأردن للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢	**٢٨**
المؤسسات المعززة	٢٨
التحديات الرئيسية اللازم مواجهتها	٢٨
استراتيجيات الأمم المتحدة	٢٩
مواطنون متمكنون	**٣٤**
التحديات الرئيسية اللازم مواجهتها	٣٤
استراتيجيات الأمم المتحدة	٣٤
تحسين الفرص	**٣٨**
التحديات الرئيسية اللازم مواجهتها	٣٨
استراتيجيات الأمم المتحدة	٣٨
توحيد الأداء وآليات تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	**٤١**
توحيد الأداء	٤١
آليات التنفيذ	٤٢
المخاطر والافتراضات	**٤٦**
ملحق أ. إطار عمل النتائج والموارد - إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢	**٤٨**
الملحق ب: خطة محسوبة التكاليف للرصد، والتقييم، ورفع التقارير	**٥٨**
الملحق ج. الإطار عمل القانوني	**٦٠**

لمحة عامة

في لحظة فارقة من تاريخ التنمية في المملكة الأردنية الهاشمية، اتفقت الأمم المتحدة وحكومة المملكة الاردنية على إبرام شراكة جديدة تهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها الأردن لتبني مسار أكثر استدامة لتحقيق التنمية والازدهار والسلام والامن. وستركز هذه الشراكة بشكل خاص على مساعدة الشباب والنساء والمجموعات الأكثر تضررًا: كالفقراء الذين لا يزالون يشكّلون فردًا واحدًا على الأقل من أصل ٧ أفراد في هذا البلد متوسط الدخل؛ بالإضافة إلى مساعدة أكثر من ١,٤ مليون سوري في البلد؛ والمجتمعات المستضيفة؛ وسكان المناطق النائية أو المناطق الأكثر حرماناً في الأردن، بما في ذلك جيوب الفقر في المناطق الحضرية؛ والأشخاص ذوي الإعاقات؛ والعمال المهاجرين، وغيرهم من الفئات. وسيتحقق ذلك من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان يشدد على أهمية الإدماج الاجتماعي الفاعل لهذه الفئات وإشراكها على كافة المستويات، ويركّز بشكل رئيسي على النُهج متعددة القطاعات لمواجهة التحديات الإنمائية.

وبوصف إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ إطار عملاً تخطيطاً استراتيجياً للتعاون على المستوى القُطري[١]، فإنه يوفر أساساً لتعزيز التعاون والاتساق والفعالية لمبادرات ودعم الأمم المتحدة في الأردن. وفي ضوء إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيسعى فريق الأمم المتحدة القُطري إلى «توحيد الأداء» وتبني نهج شامل ومتكامل للسنوات الخمس القادمة بقصد «عدم ترك أي أحد خلف الركب». وسيكون الهدف المساعدة في ضمان أن يتمتع كل شخص في الأردن بحياة تنعم برخاء شامل ومُنصف ومستدام، مع كفالة الكرامة والأمن والتحرر من الخوف والعنف.

تتمثل الأولويات الرئيسية لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢ في:

١. تعميق سلام واستقرار وحماية حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي والعقد الاجتماعي، من خلال بناء القدرات والأنظمة المؤسسية، وتمكين الأفراد، وإتاحة الفرص أمام المرأة والشباب والفئات الأكثر تضررًا.
٢. السعي إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام وشامل، من خلال تقديم الدعم لإقامة نظام اقتصادي أكثر تنوعاً وتنافسية.
٣. ضمان نصيب أقوى وأكثر مساواة للنساء في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون تمييز أو خوف من العنف.

الأهم من ذلك، ستوظّف الأمم المتحدة «طريقة جديدة في العمل» لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، والتي ستشتمل مجموعة من النُهج التكميلية لتقديم المساعدة والحماية التي يمكن التنبؤ بها للأشخاص المحتاجين، ولا سيما النساء والأطفال، إلى جانب زيادة الاستجابات المستدامة والقائمة على القدرة على الصمود من أجل تقليل مستويات حاجة الأفراد. ونظراً لأن الأفراد هم محور تركيز إطار عمل التنمية المستدامة، سيكون بناء القدرة على الصمود والاستدامة عاملان أساسيان لمواجهة المسببات متعددة الأبعاد للفقر والقابلية للتضرر. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق المزيد من المرونة إلا إذا لم تتمكن الحكومة، بدعم من

١ يضم فريق الأمم المتحدة القُطري أعضاءً من ١٨ وكالة مقيمة، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الامم المتحدة للمتطوعين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. كما يشتمل الفريق خمسَ وكالات غير مقيمة وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للإعلام.

الأمم المتحدة، من ضمان أن يتمكن الأشخاص من الحصول على ما يحتاجون إليه لأنفسهم اليوم، بل يمكن أيضا أن يتطلعوا إلى ما بعد الغد، مع مراعاة مختلف مستويات الضعف على المدى الطويل فيما بين جميع الأشخاص في البلد.

على سبيل المثال، ستستجيب الأمم المتحدة لاحتياجات الرعاية الصحية الفورية للأردنيين واللاجئين السوريين على حد سواء، وستسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز النظام الصحي بصورة عامة لضمان التغطية الصحية الشاملة للجميع. وعلى الرغم من أهمية مواصلة توفير المساعدات النقدية لعائلات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة المستضعفة، ستعمل الأمم المتحدة في الوقت ذاته على توفير فرص اقتصادية أكثر شمولية واستدامة تكفل فرص عمل كريمة وسبل جديدة لكسب المعيشة المستدامة لكافة الأردنيين واللاجئين. وعلى صعيد مشابه، سيكون على الأمم المتحدة ضمان وصول اللاجئين والمجتمعات المستضيفة المتأثرة إلى مصادر المياه والطاقة، مع العمل في الوقت ذاته على التصدي لتحديات شح المياه المزمنة التي يعانيها الأردن، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم لتبني أنظمة طاقة أكثر اخضرارًا واستدامةً.

سيتفق إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بصورة كاملة مع الاستراتيجية الحكومية العامة للسنوات القادمة - رؤية الأردن ٢٠٢٥ - ومع غيرها من وثائق السياسات الرئيسية الأخرى، والتي تضم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، والبرامج التنموية التنفيذية المتعاقبة، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي، والاستراتيجيات الوطنية العديدة (مثل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦–٢٠٢٥، والتعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج). تقوم رؤية ٢٠٢٥ على أربعة محاور مترابطة بوصفها أدوات يقصد منها الوصول إلى «أردن مزدهر ومنيع»، وهذه المحاور هي: (١) المواطن: مواطنون منتمون ومشاركون؛ (٢) والمجتمع: مجتمع آمن ومستقر؛ (٣) والأعمال: قطاع خاص وديناميكي منافس عالمياً؛ و(٤) الحكومة: حكومة ذات كفاءة وفعالية.

يتكون إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من هيكل مشابه يركز على المؤسسات والأفراد والفرص، ويدعم عناصر محددة تابعة لكل محور من محاور رؤية ٢٠٢٥، والتي تندرج تحت النتائج الثلاث لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يقدم الإطار عمل روابط في مجالات رئيسية مثل دعم الفقراء والمحرومين، وسيادة القانون، والمواطنة الفاعلة، والمجتمعات الأردنية، ومشاركة القوى العاملة، وإيجاد فرص العمل، والصحة والتعليم، وبيئة الأعمال، وأداء القطاع الخاص. ويهدف الإطار عمل في هذا الصدد إلى إحداث تغيير جذري، مع التأكيد على نقاط قوة الأمم المتحدة بصفتها أحد روّاد الفكر والشريك المفضل.

في الوقت ذاته، سيعمل إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على تقديم الدعم بفعالية وكفاءة للحكومة الأردنية بما يمكنها من تحقيق خطة ٢٠٣٠ الطموحة والمعقدة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التابعة لها[٢]، والتي تعكس مبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب». علاوةً على ذلك، ستحرص الأمم المتحدة في سياق هذا المبدأ

٢ توجد قائمة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على الرابط الإلكتروني:
http://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable-development-goals

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة / كريستوفر هيروغ

على وضع حتمية التصدي للتمييز وأوجه عدم المساواة في قلب جهودها الرامية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد. ومن جهتها، تواصل المملكة تقلد مكانتها كرائد إقليمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقد قامت في ضوء ذلك بإعداد خريطة طريق وطنية ذات منحى عملي من أجل التنفيذ. كما ستقدم الأمم المتحدة المساعدة إلى الأردن في الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان[٣]، وغيرها من الأطر والمعاهدات المتفق عليها عالمياً، والتي تضم اتفاقية باريس للمناخ، وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطار عملية بشأن مكافحة التبغ، والأنظمة الصحية الدولية، ولا سيما «خطة عمل من أجل الإنسانية» التي اعتُمدت في القمة الإنسانية العالمية ٢٠١٦ التي عقدت في إسطنبول وتبنت «طريقة جديدة للعمل» للمجتمع الدولي ككل.

بصورة عامة، تخلق «طريقة العمل الجديدة» التحفيز لكل من الحكومات - مثل الحكومة الأردنية - والأمم المتحدة من أجل إيجاد حلول أكثر ابتكاراً وتوظيف مختلف الأطراف الفاعلة عبر جميع نطاقات الصلاحيات والقطاعات والحدود المؤسسية، وذلك لتحقيق نتائج جماعية للأشخاص المتأثرين بالأزمات. وبالتالي، يتطلب مبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب» من الأمم المتحدة «ألا تدخر جهداً» في الأردن لمواجهة عوامل الإقصاء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسيتم كذلك إجراء تحليل مشترك للعوامل الكامنة والأسباب الجذرية والمحددات الأساسية لأوجه عدم المساواة والتهميش. وكل تلك الأمور ستتطلب بشكل خاص تدخلات متسقة من الأمم المتحدة تربط المساعدة الإنسانية والتنمية دعمًا للأولويات الوطنية، وهو الأمر الأساسي في إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبشكل أوسع في الدور التطلعي الذي تؤديه الأمم المتحدة بصفتها شريكاً استراتيجياً وأكثر تنسيقًا في البلد. وبذلك، توفر الأمم المتحدة الدعم للأردن في سعيها إلى تلبية التزاماتها الإنسانية، وبشكل خاص تلك المتعلقة باللاجئين.

---

٣ بشكل خاص، سيعمل إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على متابعة أو استكمال الاستنتاجات المنبثقة عن عمليات المراجعة الدولية، والتي تضم الاستعراض الدوري الشامل (UPR)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT). وإجمالًا، وقعت الأردن سبعًا من أصل تسع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان، والتي تضم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)؛ ومن المقرر أن يوقع الأردن كذلك على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CED)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (CMW). ووقع الأردن كذلك على ١٨ اتفاقية تابعة لمنظمة اليونسكو (http://en.unesco.org/countries/jordan/conventions) وصادقت على سبع من أصل ثمان اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية. علاوةً على ذلك، تُعتبر كل من الاتفاقية الإطار عملية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) والأنظمة الصحية الدولية (IHR) من ضمن الاتفاقيات المهمة كذلك.

إن اتباع هذا المسار يفرض ضرورة تشجيع مزيج من المرونة في الأنشطة الإنسانية المعتمدة على العرض ومن التفكير المتعمق بالنهج التنموي المعتمد على الطلب والذي نشأ في الأردن خلال السنوات الخمس الماضية، مدعوماً بالالتزام الراسخ بمبادئ حقوق الإنسان. ومن ضمن الإجراءات الأخرى، تبنى الأردن «الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان» والتي تهدف إلى تعميم التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان على مستوى جميع مجالات البرامج والخطط الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، إن الربط بين المبادرات الإنسانية والتنموية يستدعي وضع خطط عمل تكميلية أقصر أمدًا مثل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية مع منظور أطول أمدًا يعطي الأولوية للقدرة على الصمود وكذلك يقدم نهجاً أوسع نطاقًا لعلاج القابلية للتضرر بحيث يصل إلى من يعاون الإقصاء أولاً، على أن يكون أكثر استجابة للأفراد الذين يخدمهم. وفي الوقت ذاته، يواصل الأردن العمل على تنفيذ التزاماته في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالحلقة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، كما من المتوقع إجراء استعراض ثالث خلال منتصف عام ٢٠١٨ والذي سيتطلب قطع مجموعة من التعهدات والالتزامات الجديدة للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٣ . وفي هذا الصدد، ستواصل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم الدعم للأردن للوفاء بالتزاماته الطوعية أمام مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الاخرى.

ظلت القضايا المتعلقة بالعمل المشترك عبر الركائز العالمية للأمم المتحدة - والمتمثلة في السلام والأمن، والتدخلات التنموية والإنسانية، وحقوق الإنسان - مطروحةً منذ العديد من السنوات، إلا أنها برزت في عهد الأمين العام الحالي الذي يشير إلى الوقاية من الأزمات بوصفها «ليست مجرد أولوية، بل الأولوية الرئيسية» لتحقيق السلام الدائم. وكما أشار الأمين العام، إن مسببات الأزمات حول العالم سواءٌ أكانت قُطرية أم إقليمية أم عابرة للحدود الوطنية تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا؛ وتتأجج بفعل الصراع على السلطة والموارد، وأوجه عدم المساواة والتهميش والإقصاء، وبفعل سوء الحكم، وضعف المؤسسات، والانقسامات الطائفية؛ كما تتفاقم بسبب عوامل مثل التغير المناخي، والنمو السكاني، والأمن الصحي العالمي، وعولمة الجريمة والإرهاب. وعلى الرغم من أن مسببات الأزمات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا إلا أن استجابة الأمم المتحدة تكون عادة مفككة، الأمر الذي يهدف إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى تغييره في الأردن.

سيؤدي وضع حقوق الإنسان عموماً، والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة خصوصًا، في صلب كافة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى توفير أساس معياري للتعامل مع حالة الأفراد والجماعات الذين يعانون الإقصاء أو أكثر عرضة لخطورة الإقصاء؛ وهو ما سيهدف إلى القضاء على أوجه عدم المساواة أو التمييز الذي يمنع الأفراد من الوصول إلى الخدمات أو الموارد، كما سيراعي المنظور الجنساني بوضع خطط قطاعية مُحكَمة مراعية للفوارق بين الجنسين وتخصيص ميزانيات تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء، والفتيات والفتيان، بما يشمل المستويات دون الوطنية. كما إن تبني نهج يعتمد على حقوق الإنسان لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سيستدعي ضمان المشاركة المجدية من جميع الأطراف المؤثرة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ونشطاء حقوق المرأة، والأطفال والفئات المستضعفة في مختلف مراحل تصميم وتنفيذ ورصد الخطة التنموية. وعلى صعيد مشابه، ستكون مبادئ المساءلة أساسًا لتعزيز فاعلية الأنظمة والآليات الوطنية لرصد التقدم المحرز في تمكين الذين تعرضوا للإقصاء أو يعانون خطورة التعرض للإقصاء.

سيتطلب بناء قدرات الصمود في سياق جميع نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كذلك حماية المنظومات البيئية والتنوع الحيوي بوصفها أساساً لكسب المعيشة وفرص العمل الكثير من المجتمعات الفقيرة والذين يعانون الإقصاء. وسيشتمل ذلك على سبيل المثال على دمج جهود التأهب لحالات الطوارئ، سواءٌ تلك المتعلقة بالكوارث المتكررة الناتجة عن التغير المناخي أو الأحداث «النادرة»، ضمن خطط التنمية. على سبيل التحديد، سيتضمن الترويج لمبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب» بذل الجهود لحشد التأييد وغيرها من التدخلات البرنامجية التي يمكن أن يشترك في تنفيذها فريق الأمم المتحدة القُطري أو الوكالات الفردية حسب نطاق صلاحياتها المحددة.

© اليونيسكو

بموجب إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يستدعي مبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب» اعتماد برمجة واعية بالمخاطر وترتكز على النتائج لتحقيق أبلغ أثر (مثل شبكات الأمان الاجتماعي، والتخطيط المسبق لعمليات الإجلاء)، بالإضافة إلى (١) دعم السياسات المتسق، و(٢) تنمية القدرات خاصة في مجال تخطيط وتنفيذ برامج وسياسات تعزيز القدرة على الصمود، ومراعاة المنظور الجنساني، والاستدامة البيئية، و(٣) تعزيز الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك الشراكات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، وتعظيم أوجه التضافر عبر كافة المجالات التشغيلية والبرنامجية الرئيسية؛ بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة عقد الشراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

يساهم الدور الحيوي الذي يؤديه القطاع الخاص في إيجاد الوظائف وتعزيز فرص المشاركة، خاصة للمرأة، وهو ما سيحقق المزيد من التوافق بين إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية ٢٠٢٥ وأهداف التنمية المستدامة؛ كما سيساعد في دعم «المبادئ العشرة»[٤] للاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتطبيق القيم والعمليات المؤسسية التي تلتزم بالمسؤوليات الرئيسية في مجالات حقوق الإنسان والعمالة والبيئة ومكافحة الفساد. كما يتطلب مبدأ «عدم ترك أي أحد خلف الركب» (٤) تقوية البيانات المُصنّفة لدعم تدخلات السياسات المستهدفة (انظر أيضًا قسم استراتيجيات التنفيذ الرئيسية لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة).

سنواصل إيلاء اهتمام خاص بالتخفيف من الأثر العميق لأزمة اللاجئين السوريين، التي برزت خلالها الاستجابة الإنسانية الفاعلة والمبتكرة للأردن في ظل القيادة النموذجية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. وفي هذا المسعى، كان الدعم من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والقطاع الخاص حيويًا في تعزيز عملية التحديد المبكر للمخاطر والعمل على حلها في وقت مناسب. وعلى الرغم من جهود الاستجابة الملحوظة من البلد، إلا أن الأزمة أثرت بصورة ملموسة على المكاسب التنموية للأردن، وعلى قدرته الإجمالية على توفير الخدمات الكافية لمواطنيه وللاجئين على حد سواء (انظر أيضًا قسم موجز تحديات التنمية في الأردن).

في هذا السياق، تتعهد الأمم المتحدة في الأردن بأن تكون فريقًا قُطريًا من جيل جديد سيسعى إلى تحقيق ثلاث نتائج مشتركة ووثيقة الارتباط والتي ستؤدي إلى (١) تقوية أداء المؤسسات، و(٢) تمكين الأفراد، و(٣) تحسين الفرص، بشكل

تنبثق المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

خاص لفئة الشباب والنساء والفئات المستضعفة وذلك بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية في الأردن (انظر الشكل ١)، التي تم تفصيلها في قسم برنامج الأمم المتحدة ٢٠١٨ -٢٠٢٢. ومن بين النُهج الشاملة الأخرى لتحقيق هذه النتائج، ستسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز القيادة الوطنية والملكية والشفافية والمساءلة، إلى جانب التنسيق لتحقيق نتائج تنسجم مع مبادئ إعلان باريس (٢٠٠٥)، وبرنامج عمل أكرا (٢٠٠٨)، وإعلان بوسان (٢٠١١) بشأن فعالية المعونات.

الشكل ١: موجز إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨ -٢٠٢٢

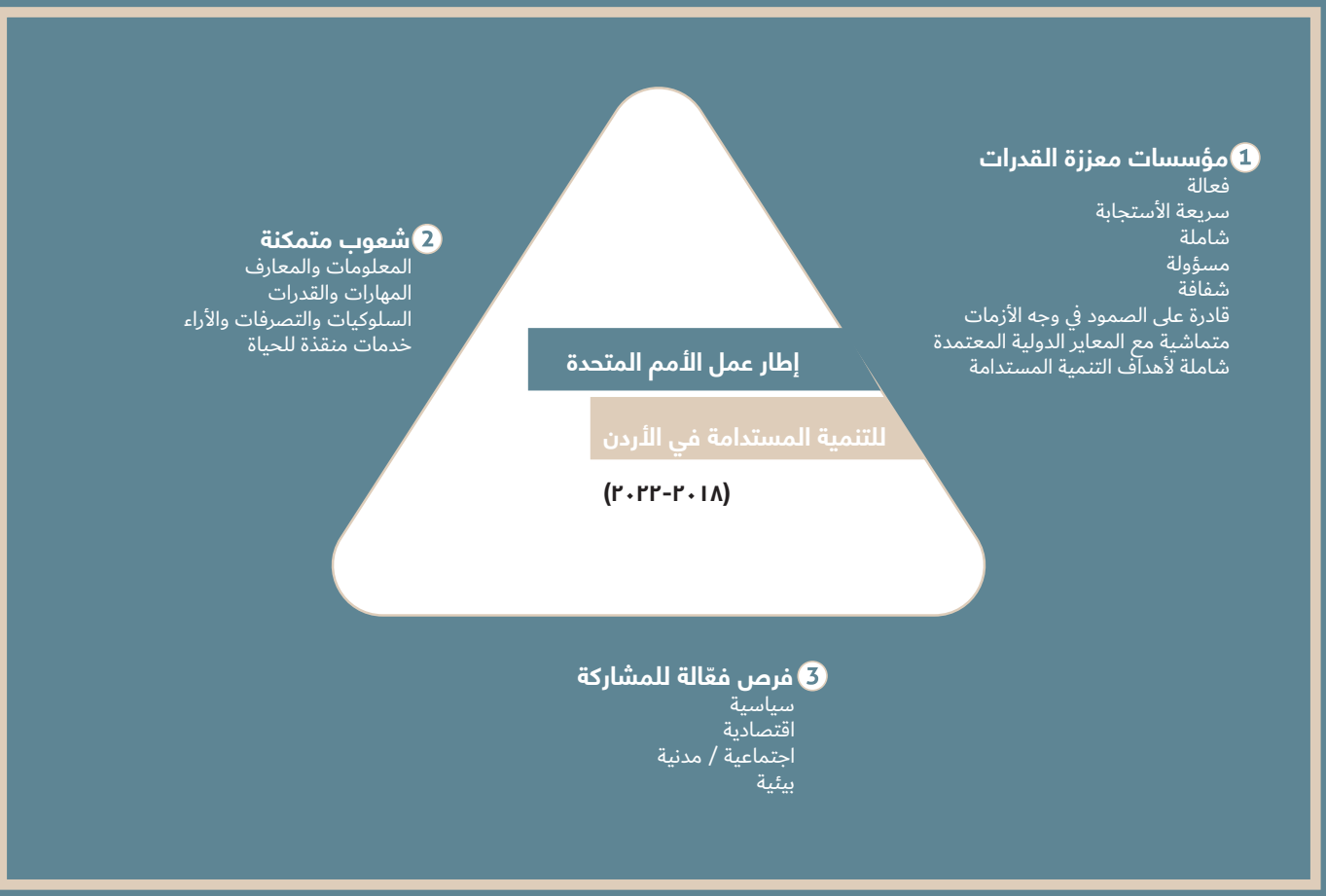

يمثّل تحديد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عملية معقدة جدًّا، كما تتفاوت التقديرات العالمية تفاوتًا كبيرًا يتراوح ما بين ٢,٥ تريليون دولار أمريكي إلى أكثر من ٥ تريليون دولار أمريكي سنوياً. وفي المقابل، بلغت تكلفة المساعدة الإنمائية الرسمية ١٣١,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية، خاصة في الدول الأقل تقدمًا، إلا أنها لن تكون كافيةً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وبالتالي، سيتحتم الاعتماد على كافة مصادر التمويل، سواء الحكومية أم الخاصة، والعالمية أم المحلية، في كافة البلدان بما في ذلك الأردن.

تماشياً مع برنامج العمل المشترك المعتمد في أديس أبابا، والذي يسلط الضوء على الحاجة إلى «وضع استراتيجيات تنمية وطنية مدعومة بأطر تمويل متكاملة»، يكمن أحد الأهداف الرئيسية لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تحفيز التمويل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة[٥]، الأمر الذي سيستدعي من الأمم المتحدة الانتقال من تمويل المشاريع الفردية إلى تمويل مبادرات التغيير الجذري، وهيكلة التدفقات المالية المختلفة لتحقيق الأهداف المشتركة. من زاوية أخرى، إن إمكانات تحقيق رؤية ٢٠٢٥ وأهداف التنمية المستدامة وإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لا تقتصر على التمويل وحسب، بل تتعلق بتعزيز الشراكات المشار إليها أعلاه، بهدف تحسين حشد الموارد المحلية، بالإضافة إلى الترويج للاستثمار، وحشد التأييد، والترويج للتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية، وإتاحة الوصول إلى العلوم

والتقنيات النظيفة، وبناء القدرات لدمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية، ومراقبة البيانات. وبصفة عامة، ستؤدي الأمم المتحدة دور الشريك وليس المنفذ، لحشد ومشاركة المعارف المتطورة والخبرات والتقنيات النظيفة بين الأطراف المؤثرة العديدة في الأردن، من خلال تشجيع التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق نتائج أفضل.

إن إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يقدم إطار عملاً للتعاون المستقبلي وحسب، كما إنه ثمرة عملية استشارية وشاملة وحيوية لتحديد الأولويات الاستراتيجية. وتضمنت التحليلات الشاملة - مثل التقييم القُطري المشترك المتواجد على الموقع الالكتروني التابع للأمم المتحدة في الأردن، والاستشارات الوطنية، وتدريبات تحديد الأولويات الاستراتيجية - شركاءً من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الأكاديمية. وفي هذا الصدد، جسد الدعم المتواصل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي أهمية قصوى، كما هو الحال مع الدعم المقدم من الهيئات الحكومية الرئيسية الأخرى. وبالتالي، تم الانتهاء من إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالتشاور مع الحكومة وجميع وكالات الأمم المتحدة في البلد، وفي الوقت ذاته يظل الإطار عمل وثيقةً مرنةً بما يؤهلها للاستجابة إلى السياقات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والبيئية المتطورة في الأردن.

على الرغم من أن الأمم المتحدة ليست الجهة التنموية الفاعلة الوحيدة في الأردن، إلا أنها وبصفتها ركيزة تعددية الأطراف مع إتاحتها عضوية عالمية، تتمتع الأمم المتحدة بأكبر تأثير في التمكين الفاعل للآخرين، وتلتزم دائماً بمهمتها بصفتها الجهة الحامية لحقوق الإنسان الدولية وغيرها من المبادئ. وبالتالي، لا يتجسد الهدف الرئيسي في توسعة نطاق اختصاص الأمم المتحدة، بل في إحداث تغيير حقيقي لكافة سكان الأردن، خاصة الفئات الأكثر تضررًا، مع إكسابه مزيدًا من التركيز والإلهام. وفي هذا السياق، توفر الأمم المتحدة تداخلات متكاملة ذات قيمة مضافة من شأنها توليد وإكمال المعارف الوطنية وتحقيق النتائج. (انظر أيضًا أقسام «النتائج ١ و٢ و٣» من أجل وصف موجز للنتائج والأنشطة التي تنفذها الأمم المتحدة في الأردن. تم تفصيل إطار عمل النتائج والموارد في الملحق أ).

موجز تحديات التنمية في الأردن

تعززت مكانة الأردن كبلد متوسط الدخل نتيجة لمعدلات النمو الاقتصادي المستقرة التي تحققت خلال السنوات السابقة، إلى جانب المكاسب الملموسة في مجال التنمية البشرية. واحتل البلد المركز ٨٦ من أصل ١٨٨ بلد على مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٦ في فئة «التنمية البشرية المرتفعة»، والمركز ٦٣ من أصل ١٣٨ في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٦-٢٠١٧ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

رغم ذلك، هناك ثلاثة مجالات تنموية عامة في الأردن تظهر بها أو تتفاقم مشاكل رئيسية، ولهذه المجالات أولوية قصوى متنامية في رؤية ٢٠٢٥، بالإضافة إلى التقييم القُطري المشترك الذي أُجري كجزء من عملية إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وهذه المجالات هي: (١) فعالية ومساءلة المؤسسات، ولا سيما تلك المسؤولة عن تقديم الخدمات للفئات المستضعفة، و(٢)تعزيز أصوات وحقوق النساء والشباب والفئات المستضعفة، و(٣) توفير الفرص لتحسين المشاركة الفاعلة والمجدية للجميع. فيما يلي توضيح أكثر تفصيلاً لهذه المجالات.

تعزيز فعالية ومساءلة المؤسسات

أولاً، على الرغم من رسوخ عقد اجتماعي قوي في الأردن، إلا أنه معرض لخطر الوقوع تحت الضغوط بسبب المؤسسات التي تتطلب المزيد من الفعالية والمساءلة عند الاستجابة للشرائح المستضعفة من السكان. وعموماً، إن الأردن في صدارة دول المنطقة فيما يتعلق ببذل الجهود الرامية إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية[٦]. وقد أدت التعديلات

٦ انظر أيضًا "التقييم القُطري المشترك للأردن"، ٢٠١٨، للإطلاع على قائمة بالاتفاقيات التي صادقت الأردن عليها ووضعتها موضع التنفيذ.

الدستورية المتعاقبة إلى تقريب المسافات بين مختلف القوانين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية من جهة ومبادئ الاتفاقيات والإعلانات والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان من جهة أخرى.

على الرغم من ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لدعم الحكومة في تنقيح عدد من القوانين والأنظمة الرئيسية لضمان اتساقها مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما تواجه الأردن تحديات تتعلق بالتنفيذ الكامل للأطر المتعلقة بالتغير المناخي، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة المناطق الحضرية، وحماية وصون وإدارة الموارد والتراث الثقافي والطبيعي، إلا أن أداءها في هذه المجال يُعتبر جيدًا نسبياً بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى.

فُرض على المؤسسات والسياسات والبرامج الحكومية مسؤوليات متزايدة بقوة كنتيجة لموجات الهجرة الناجمة عن الاضطرابات الإقليمية والتي ساهمت في زيادة معدلات النمو السكاني في المملكة، حيث يصل إجمالي عدد غير الأردنيين إلى حوالي ٣ مليون نسمة، من ضمنهم ٦٧٥,٠٠٠ عامل وافد، ليشكلوا حوالي ٣١ بالمئة من إجمالي عدد السكان. وفي المقابل، أدت البيروقراطية المعقدة وواسعة النطاق التي استلزم اعتمادها إلى توليد حصة كبيرة من النفقات العامة بالاقتصاد وصلت إلى حوالي ٣١,٣ بالمئة.

يكمن التحدي الرئيسي في تنفيذ القوانين والأنظمة بعدل وإنصاف وشفافية، كما أن تعزيز سيادة القانون بصورة متسقة ومؤسسية هو أمر غاية في الأهمية للمواطنين والمستثمرين من أجل تعزيز ثقتهم في عدالة وكفاءة آليات تسوية المنازعات، ولكن في بعض الحالات قد يكون للعلاقات غير الرسمية الأسبقية على الإجراءات الرسمية مما يقيد حتى العملية الروتينية لاتخاذ القرار.

يظهر تأثير ذلك في المشاركة في العملية الديمقراطية، كما تجلّى في الانتخابات البرلمانية التّي جرت في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ والتّي شهدت انخفاضًا في مستوى إقبال الناخبين على التصويت (المتمثّل في ٣٦,١ في المئة من جمهور الناخبين)[٧]، فضلاً عن التدني الشديد في مشاركة فئة الشباب في العملية السياسية. والأهم من ذلك، لا يزال مستوى تمثيل المرأة في المجال السياسي من ضمن أدنى المستويات في المنطقة، بالإضافة لانخفاض مشاركتها في مؤسسات القطاع الخاص مثل نقابات العمال - وهي كلها عوامل لها تداعيات تأثيرات أوسع على انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل (انظر أيضًا «المواطنون» أدناه).

٧ التقييم القُطري المشترك للأردن، ٢٠١٨

عقب الموافقة على قانون اللامركزية مؤخراً، تم إجراء انتخابات المجالس المحلية في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧، الأمر الذي كشف عن الحاجة الملحة لإعداد المجالس المحلية بالإضافة إلى الحكومات المحلية الأوسع نطاقاً لتقييم احتياجاتها ووضع الخطط ورصد الميزانيات بفاعلية.

في ظل استمرار عدم الاستقرار الإقليمي، تُعدّ السياسة الأردنية الرامية لتوسيع نطاق المشاركة وتعميق دور المؤسسات الديمقراطية بمثابة رادع للوقاية من أوجه التطرف العنيف وغيره من أشكال العنف الاجتماعي.

فيما يتعلق بأداء القطاع العام، تمت الإشارة إلى العمالة الفائضة في القطاع العام وتدني مستويات الإنتاجية في رؤية ٢٠٢٥ بوصفهما مشكلتين تستدعيان المعالجة الطارئة، وعلى الرغم من إعادة هيكلة بعض مؤسسات القطاع العام في عام ٢٠١٤، إلا أن المؤسسات العامة لا تزال تتطلب تعزيز القدرات مع تحفيز كفاءة الدوائر وطواقم العمل لتوفير أفضل مستويات الأداء والتغلب على الاختناقات بما يؤدي إلى الإيصال الفاعل للخدمات. ووفقاً للمؤشرات العالمية لفعالية الحكومة، فقد انخفض الأداء الإجمالي للأردن منذ بداية القرن لتحتل مركزاً أدنى من الدول المقارنة، ويعاني القطاع القضائي تحديات تتعلق بالمساءلة والشفافية، فضلاً عن تحديات متعلقة بالاستقلالية الكاملة للسلطة القضائية. وقد سلطت رؤية ٢٠٢٥ الضوء على ضرورة إيلاء الاهتمام بتعزيز فعالية السلطة القضاء، لا سيما فيما يتعلق بإدارة القضايا (التأخيرات) والمرافق الإصلاحية وإنفاذ قرارات المحاكم.

إضافةً إلى ذلك، أدت الصراعات في الدول المجاورة إلى فرض أعباء إضافية على صون سيادة القانون والقطاعات الأمنية في المملكة، إذ يستمر تجنيد المقاتلين الأجانب من مختلف أنحاء المنطقة العربية والعالم، بما في ذلك الأردن. وتُعدّ الآثار المترتبة على هذه الظاهرة خطيرةً، إذ من المرجح أن يشكّل الأردنيون المجندون بين صفوف هؤلاء المقاتلين عقبةً أمام إحلال السلام والاستقرار في بلدهم، بغض النظر عما إن عادوا إليه أو لا. ومن المهم جدًا التعاون مع السكان المحليين من أجل دعم الجهود الرامية إلى معالجة أسباب التطرف في المقام الأول.

بصورة عامة، لا يزال إيصال الخدمات الرئيسية جزءاً كبيراً من أنشطة الحكومة، وأحد السبل المهمة للتواصل مع المواطنين. كما أن اللامركزية مسألة محورية حيث يمكن أن يسفر التنفيذ المتسارع لها عن أثر ملموس بين السكان المحليين، وستتطلب بشكل خاص عمل منهجي إضافي في مجالات مثل التخطيط ورصد الميزانيات بصورة مراعية للمنظور الجنساني على مستوى المحافظات، كما أشير أعلاه. علاوة على ذلك، سيؤدي سريعًا توسيع نطاق القدرات المحلية والتخطيط الفاعل والتنسيق وتوليد الإيرادات إلى تحسين إيصال الخدمات وتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة المالية. علاوةً على ذلك، سيكون من الضرورة معالجة الاعتماد الكبير على المساعدات الأجنبية والمستويات المرتفعة للدين العام.

هناك تفاوت كبير في جودة وكفاءة الخدمات من منطقة إلى أخرى، على سبيل المثال كخدمات الصحة والتعليم، الأمر الذي له آثار سلبية على بعض الأردنيين، بمن فيهم الفئات الفقيرة والمستضعفة في المجتمعات المستضيفة. كما يظهر استياء عام أيضًا بين أوساط الشعب الأردني، وذلك نظرًا لمخاطر الفقر وغياب ديناميكية سوق العمل وزيادة تكاليف المعيشة[٨]. وتتمثل أحد أهم التحديات التي يواجهها القطاع العام في صعوبة إجراء التطورات السريعة[٩]، إذ تكافح المؤسسات العامة في تحقيق الابتكار والتضافر والربط بين الوزارات، إلى جانب الصعوبة في تبني التقنيات النظيفة والرقمنة والأتمتة، وإبرام شراكات جديدة لتسريع نتائج التنمية. مع ذلك، هناك بعض الجهود التي حققت نجاحاً خاصاً في الأردن؛ وتشمل: التحول إلى الحكومة الرقمية، بالإضافة إلى تفعيل عدد من الشراكات البارزة بين القطاعين العام والخاص.

٨ الديباجة، البنك الدولي - التشخيص القُطري المنهجي، شباط/فبراير ٢٠١٦
٩ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص. ٥٧

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في هذا السياق، يُنظر إلى القطاع الخاص بصورة متزايدة كجهة قادرة على أداء بعض الوظائف الأساسية في القطاع العام، وبالتالي إيصال خدمات أفضل على أسس مالية أكثر استدامة مع الحفاظ على المساءلة أمام المواطنين. إجمالًا، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحديث الأنظمة والخدمات العامة، ومن الضروري كذلك تعظيم الاستفادة من الفرص الرقمية وإتاحة سبل جديدة لتمويل التنمية عبر إبرام الشراكات، بما يساهم في انتقال عملية الإصلاح إلى المستوى التالي.

ينبغي للقطاع الخاص أن يصبح المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية والنمو، بما يؤدي إلى إيجاد فرص العمل الجديدة (انظر أيضًا قسم «الفرص» أدناه). وفي الوقت ذاته، هناك حاجة كبيرة إلى تحسين تنافسية بيئة الأعمال في البلد؛ فعلى الرغم من التحسينات التي أُدخلت، فقد احتل الأردن على سبيل المثال المركز ١١٨ من أصل ١٩٠ بلد في تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» لعام ٢٠١٧ الصادر عن البنك الدولي. يشير ذلك مع غيره من التقييمات الدولية المقارنة إلى أن المجالات التي تحتاج إلى الإصلاح تتضمن تكلفة بدء الأعمال التجارية، والحصول على الائتمان، والنظام الضريبي، وإنفاذ العقود، وغيرها. وترتب على ذلك أن شهدت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة نمواً متواضعاً جداً.

وأخيراً، تتطلب المؤسسات والحوكمة البيئية اهتمامًا خاصًا في ظل التحديات البيئية الخطيرة التي تواجهها المملكة، حيث إنها شديدة التأثر بالتغير المناخي، كما تقل فيها الأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن أن مستويات ندرة المياه في الأردن تُعد من الأعلى عالمياً. وعلى الرغم من أن المملكة تتمتع بدرجة عالية من التوسع الحضري، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية قوية لتوجيه وتنظيم ومراقبة عملية التنمية. فقد أدى غياب التنسيق بين الخطط القطاعية والمادية والبيئية إلى الاختيار غير الملاءم لمناطق التنمية بما يؤثر بصورة سلبية على التراث والموارد المائية والأراضي الزراعية الثمينة. ومن جهة أخرى، لا تزال شبكات المياه والصرف الصحي غير مكتملة وبحاجة إلى المزيد من الاستثمارات. يعتمد الأردن كذلك بصورة مكثفة على الطاقة، ويستورد ما يزيد على ٩٥ بالمئة من احتياجاته، ٣ بالمئة فقط منها من مصادر الطاقة المتجددة[١٠].

تعزيز أصوات وحقوق المرأة والشباب والفئات المستضعفة

ثانياً، يطالب المواطنون بمؤسسات سريعة الاستجابة سواءٌ أكانت خاصة أم عامة، إذ لديهم الحق في الحصول على خدمات اجتماعية عامة بجودة عالمية، إلى جانب حقهم في الوظائف اللائقة. الأردن من ضمن البلدان التي وقعت على شراكة الحكومات المنفتحة، وهي مبادرة

١٠ التقييم القُطري المشترك للأردن، ٢٠١٨

متعددة الأطراف لتعزيز الشفافية حيث توفر طريقة مستقلة لتقييم النتائج الراهنة لأوجه الشفافية والمساءلة في الأداء الحكومي. ويؤدي الإعلام كذلك دوراً حيوياً من خلال استخدام المعلومات المتاحة للعموم لتحفيز الحوار الوطني حول المشاكل الرئيسية التي يواجهها البلد.

مع ذلك، ربما لا يمتلك الأفراد المعلومات بعد ويفتقرون إلى المعارف أو الإرشادات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم أو اتخاذ خيارات مستنيرة تعود بالفائدة عليهم وعلى عائلاتهم؛ مما يمثل معوقات رئيسية أمام القادرين على تحسين حياتهم. إن النساء والشباب والفئات المستضعفة هم أكثر عرضة لخطورة عدم الانتماء الكامل أو عدم التمتع بأصوات مسموعة أو نصيب كافٍ في المجتمع، كما يواجهون تحديات تتعلق بالتواصل والتشبيك الفاعل على المستويين المحلي والإقليمي. وبالتالي، إن فئات كاملة بالمجتمع غير قادرة على تحقيق إمكاناتها والمساهمة في تنمية الأردن، فضلاً عن تفاقم مشكلة هجرة المتعلمين وأصحاب المواهب.

لا تزال هناك معوقات ملموسة وخفية تقيد المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع والبلد، أبرزها المعايير الاجتماعية والثقافية، والعقلية السائدة، ونظم القيم في الأردن. والمقصود بهذه المعايير الاجتماعية أن المرأة تحمل عبئًا غير متناسب يتمثل في العمل غير مدفوع الأجر في الرعاية المنزلية والأسرية، إلى جانب تقييد حريات المرأة وقدرتها على التنقل. هذا وبالإضافة إلى نُسق المعتقدات الدينية والاجتماعية التّي تعتبر أن العمل السياسي غير مناسب للمرأة بشكلٍ خاص[١١]. يحتل الأردن المركز ٩٩ من ضمن ١٤٦ بلد على المؤشر العالمي لعدم المساواة بين الجنسين[١٢]، والمركز ١٤٠ من ضمن ١٤٥ بلد على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، إذ أخذ البلد يتراجع تدريجيًا من المركز ٩٢ في عام ٢٠٠٦.

تستدعي معدلات العنف المرتفعة ضد المرأة إيلاء الاهتمام العاجل بها، كما هو مبين أعلاه[١٣]. وتتقيد قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى القضاء لمساءلة مرتكبي العنف ضدهم بفعل مسائل هيكلية ضمن النظام القضائي والأعراف الاجتماعية، بما في ذلك الوصم المترتب. وهناك بعض القوانين والسياسات، مثل الاحتجاز الإداري التي لا تزال تشكل عقبة[١٤] أمام حماية حقوق النساء المستضعفات، خاصة في الحالات التي يُستخدم فيها ضد النساء والفنيات اللواتي تعرضن للعنف. علاوةً على ذلك، مع تزايد تعرّض اللاجئين لأوجه التضرر، يواجه اللاجئون، ولا سيما اللاجئات، مخاطر أكبر تتمثل في للعنف والإساءة والاستغلال، ولا سيما في صورة العنف العائلي والزواج المبكر.

إضافةً إلى ذلك، أفاد التقييم القُطري المشترك بأن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية يبلغ ١٢,٦ بالمئة فقط (مقارنة مع ٥٩,٧ بالمئة للرجال)[١٥]، وهو ما يمثّل أحد أدنى المعدلات في العالم ويُعتبر بالتالي فرصةً ضائعةً كان حريًّا بالأردن الاستفادة منها. ينقسم سوق العمل الرسمي وفقاً لاعتبارات جنسانية متأصلة في تفضيل مجال التعليم والمنظور التقليدي للمجتمع إلى دور المرأة وفرص العمل. ولا تزال معدلات تمثيل النساء (بما فيهن اللاجئات والعاملات الوافدات) في سوق العمل الرسمي غير متناسبة، مع عدم توافر سُبل الأمن أو الضمان الاجتماعي. وحتى في حالات توظيف النساء بصورة رسمية، فإنهن يواجهن فجوات ملموسة في الأجور[١٦] تؤثر على قدرتهن على إعالة أنفسهن وعائلاتهن. ومن أجل النجاح في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في رفع مشاركة المرأة بسوق العمل إلى ٢٧ بالمئة، سيتعيّن على السياسات المعتمدة معالجة الممارسات الثقافية والقانونية والمؤسسية التمييزية.

تقلدت الحكومة الأردنية على مر التاريخ دوراً شاملًا في رعاية المواطنين، ولا سيما بمحاولة التخفيف من الآثار الخارجية على تكلفة المعيشة للعائلات وبخاصة من خلال صور الدعم والإعانات. إن الارتقاء بالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية سيتطلب في الوقت الحالي التحوّل إلى تحقيق درجات أكبر من التنسيق والتكامل في الاستهداف الدقيق للفئات الفقيرة والمستضعفة لضمان التغلب على التداخل في الإعانات، إلى جانب عدم إغفال أي أحد مستحق للحصول على الإعانة.

على الرغم من وضع الأردن كبلد متوسط الدخل، لا يزال الفقر يمثّل تحدياً وطنياً للعائلات وأطفالها، ويصبح أكثر وضوحاً كلما ابتعدت المحافظة عن العاصمة عمّان. وباستثناء المحافظات الكبيرة والمزدهرة نسبياً مثل عمّان والزرقاء وإربد، يصل معدل الفقر إلى ٢٠ بالمئة، مع وجود تفاوت كبير في معدلات الفقر حيث تتراوح ما بين ١١,٤ بالمئة في عمّان إلى

---

١١ «التقييم القُطري المشترك للأردن»، ٢٠١٨

١٢ خطة التنمية التنفيذية ٢٠١٦-٢٠١٨، ص.٢٢

١٣ وقد ازدادت حدّة العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكلٍ ملحوظ، وذلك وفقًا للإحصاءات التي قدمتها إدارة حماية الأسرة. وقد تضاعف عدد الحالات المبلغ عنها في هذا الشأن خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١. التقييم القُطري المشترك للأردن، ٢٠١٨

١٤ وفقاً للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

١٥ التقييم القُطري المشترك، ٢٠١٨

١٦ دراسة عن فجوة الأجور بين الجنسين في قطاع التعليم الخاص في الأردن، منظمة العمل الدولية جنيف، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٦,٦ بالمئة في معان، وفقاً للتقييم القُطري المشترك. علاوةً على ذلك، كشفت دراسة استقصائية أولية ضمن «إطار عمل تقييم قابلية التضرر» عن أن أكثر من ٨٠ بالمئة من اللاجئين يعيشون تحت الخط الوطني للفقر البالغ ٦٨ ديناراً أردنياً للفرد شهرياً[١٧]. وهناك حاجة لمواصلة العمل على حل المشاكل المتعلقة بأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء الذين لا يمتلكون شهادات ميلاد[١٨]. وهناك تهديد يتمثل في أن نسبة كبيرة من السكان يعيشون فوق خط الفقر بقليل، مما يؤكد أهمية التركيز على تنمية الفئات من ذوي الدخل المتوسط الأدنى للحؤول دون وقوعهم تحت خط الفقر، علماً بأن ٥٠ بالمئة من الأردنيين يعملون في القطاع غير الرسمي، ما يعزز من قابليتهم للتضرر.

في الوقت ذاته، من المتوقع أن تساهم نسبة الشباب الكبيرة في الأردن - حيث إن أكثر من نصف السكان أصغر من ٢٤ عاماً - في زيادة القوى العاملة خلال العشرين سنة القادمة فيما يُعتبر «عائدًا ديموغرافيًا». نتيجة لذلك، يجب تعزيز مستويات التحصيل التعليمي والتدريب، مع مشاركة في القوى العاملة من النساء والرجال على حد سواء، بهدف تحسين رفاه جميع فئات المجتمع وعدم ترك أي أحد خلف الركب، وبتضمن ذلك تفعيل سياسة تعليمية شاملة للجميع تلبي بشكل خاص احتياجات الأطفال من ذوي الإعاقات. وهناك حاجة كذلك إلى معالجة توجهات الأطفال في الفئات منخفضة الدخل وبشكل خاص الفتيان الذين يتسربون من المدارس ويدخلون إلى سوق العمل. وقد تشمل الإجراءات لتحقيق ذلك دمج الاتفاقية الإطار عملية بشأن مكافحة التبغ مع الأطر الأخرى ذات الصلة. يتم حاليًا بالفعل التعامل مع العديد من هذه القضايا من خلال الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥، التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج، التي توفّر إطار عمل استراتيجي شامل ومتكامل لكافة القطاعات المعنية بالتعليم ابتداءً من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وحتى التعليم العالي، بما ينسجم مع الخطة العشرية للاقتصاد الوطني (٢٠١٥-٢٠٢٥) والخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

ولكن في الوقت ذاته، تشير الأدلة المتاحة إلى أن بعض جوانب نظام التعليم العام في الأردن - الذي أنهك خلال السنوات الأخيرة كنتيجة للنمو السكاني والهجرة الداخلية - بدأت تتدنى في المستوى[١٩]، كما أن ما يقارب ثلث الشباب عاطلون عن العمل. وفي أسوأ الحالات، يعاني الشباب العاطل عن العمل الحرمان من الحقوق والتشتت والتهميش، وقد يتوجه إلى التطرف العنيف وغيره من أوجه التطرف الاجتماعي. وفي هذا الصدد، من الضروري تسليط الضوء على تحقيق التضافر بين الأمم المتحدة وأجندة المرأة والأمن والسلام في الأردن ١٣٢٥، التي من المتوقع أن تقرها الحكومة قريباً، وتضم نتيجة خاصة تركز على دور المرأة والشباب في الوقاية من التطرف العنيف وغيره من صور التطرف الاجتماعي.

وعلى صعيد أشمل، هناك حاجة إلى التركيز على فرص العمل للعمالة الماهرة ومتوسطة المهارة، والتي ستستدعي كذلك التعامل مع المسائل الجنسانية في التعليم العالي والتقني لتجاوز المسار التعليمي النمطي والتقليدي للفتيات والذي

١٧ في شهر شباط/فبراير ٢٠١٦، قدمت الحكومة الأردنية في مؤتمر لندن التزامات تتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية، وبحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تم إصدار ما يقارب ٥٥,٠٠٠ تصريح عمل بدون رسوم للاجئين، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم خلال السنوات القادمة.

١٨ توفر شهادات الميلاد سبيلًا للحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية، وإقامة الأواصر الأسرية وإثبات الهوية القانونية. وتُعد شهادة الميلاد عنصرًا أساسيًا لمنع حالات انعدام الجنسية.

١٩ التقييم القُطري المشترك، ص. ٥٦.

يحد من خياراتهن في المشاركة بسوق العمل. على صعيد مشابه، من الضروري معالجة أوجه العجز في فرص العمل الكريم لاستقطاب المزيد من الأردنيين إلى الوظائف، الأمر الذي سيتطلب مشاركة القطاع الخاص بصورة وثيقة في تقديم الاستشارات المتعلقة بتصميم البرامج التدريبية التي تهدف إلى تعزيز المهارات بما يساهم في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.

في الوقت ذاته، تتمتع المملكة بأحد أفضل أنظمة الرعاية الصحية الخاصة في المنطقة؛ وعلى الرغم من استقطابها للسياحة العلاجية، إلا أنها تواجه صعوبة في تلبية احتياجات سكان المملكة. تبلغ نسبة تغطية التأمين الصحي ٥٥ بالمئة من إجمالي عدد السكان، و٦٨ بالمئة من إجمالي عدد المواطنين الأردنيين[٢٠]، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تغطية خدمة الرعاية الصحية لا تزال مفككة وغير شاملة.

بالتالي، على الرغم من الإنجازات التي تحققت في قطاع الصحة - مثل زيادة متوسط العمر المتوقع والانخفاض الملموس في وفيات المواليد - لا تزال هناك مجموعة من التحديات تشهد تزايداً متواصلاً؛ والتي تضم أحد أعلى معدلات انتشار الأمراض غير المنقولة في العالم[٢١] (مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة)، والتي تمثل ٨٠ بالمئة من حالات الوفاة وتؤدي كذلك إلى خفض مشاركة القوى العاملة وزيادة تكلفة الرعاية الصحية العامة بسبب انخفاض الإنتاجية. كما تظل الأمراض المنقولة شاغلاً رئيسياً من شواغل الصحة العامة وتشكل تهديداً لأجندة الأمن الصحي العالمي، مع عودة انتشار بعض الأمراض في الأردن والبلدان المجاورة (مثل شلل الأطفال) والتي تفاقمت بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد السكان الناجمة عن الأزمة السورية. بصورة عامة، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٣٠ بالمئة من متوسط سنوات الحياة الصحية في الأردن لا تزال مفقودة بسبب الوفاة المبكرة والمرض والإعاقة، وبشكل خاص الأمراض المتعلقة بالتدخين والتي تُعتبر المسبب الوحيد للوفاة والعجز حول العالم الذي يمكن تجنبه.

يوجد في الأردن تفاوتات جغرافية واجتماعية واقتصادية، خاصةً في الشؤون المتعلقة بصحة الأم والمواليد والأطفال، مما أدى إلى تعزيز الحاجة إلى إصدار المزيد من البيانات المُصنّفة واستخدام البيانات الناتجة عن الدراسات الاستقصائية الديموغرافية على نحو أكثر فعالية. وفي الوقت ذاته، يتطلب توفير جودة الرعاية الصحية، والرعاية الصحية للمراهقين والشباب، تعزيز القدرات المؤسسية بما يساهم في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النتائج الصحية تتحدد كذلك بفعل عوامل خارج النظام الصحي، الأمر الذي يقود إلى حاجة عامة لاعتماد نهج متعدد القطاعات في مجال الصحة.

إلى جانب تحديات الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود الواردة أعلاه، يواجه سكان الأردن تحديات هائلة تتعلق بالحفاظ على وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، الأمر الذي يعود إلى النمو المطرد في أعداد السكان، وقاعدة الموارد الطبيعية الشحيحة والهشة، ومحدودية الأراضي القابلة للزراعة. يستورد الأردن ٨١ بالمئة من متطلباته الغذائية[٢٢]، معظمها من البلدان المجاورة. ونشير مجدداً إلى أن انعدام الأمن في هذه البلدان أدى إلى تذبذب أسعار السلع وتفاقهم قابلية السكان للتضرر من التغير المناخي والمخاطر المرتبطة به.

توفير الفرص لتحسين المشاركة الفاعلة والمجدية للجميع

ثالثاً، ينبغي للأردن أن يتيح لسكانه المتزايدين والذين يمثل الشباب نسبة كبيرة منهم المزيد من الفرص، مثلًا من خلال تعزيز قوة المؤسسات وزيادة تنافسية الاقتصاد لتحقيق الازدهار الشامل والمستدام. وإلى جانب الفرص، هناك حاجة إلى توفير المساحات والأماكن والمنصات التي تضمن مشاركة الأشخاص في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالمجتمع.

---

٢٠ التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠١٥

٢١ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص. ٢٤

٢٢ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص.٤٤

لكن لا تزال مساحة المشاركة عبر مختلف محافل الحياة محدودة نسبياً، بما في ذلك الحوار الاجتماعي. وكما أشرنا أعلاه، فإن سوق العمل لا يحظَ بما يكفي من العمالة الماهرة لتحقيق النمو الاقتصادي الحديث والمبتكر والشامل للجميع والمعتمد على التقنية النظيفة. بالإضافة إلى ذلك، إن الإمكانيات الاقتصادية في الأردن غير مستغلة بصورة كاملة بعد، فالصناعات الثقافية وقطاعات الضيافة والسياحة تحفل بإمكانيات ضخمة. ولا يبدو حدوث أي توسع في المنصات الإبداعية الرسمية وغير الرسمية التي تتيح لأفراد المجتمعات المحلية فرصة التعبير عن أنفسهم، كما أن الجيل التالي - الذي ينظر إليه الجميع ملتمسين الرؤية والأمل والإلهام والإبداع - معرضٌ باستمرار لخطر البطالة أو البطالة المقنعة أو تدني مستوى المهارات أو عدم القدرة على المنافسة. وكذلك كما أشرنا سابقاً، يمثل تدني مستويات مشاركة المرأة في الاقتصاد عقبةً كؤود أمام النمو الاقتصادي الوطني.

هناك حاجة إلى توفير المزيد من الحوافز للشركات من أجل تشجيعها على توظيف الأردنيين بدلاً من الوافدين منخفضي التكلفة ومحدودي المهارات، والذين يعمل معظمهم في قطاعات الإنشاء والزراعة والتصنيع، التي تمثّل ثلاثة من أسرع القطاعات نمواً في المملكة. يحتاج الأردنيون الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي إلى التشجيع كي ينتقلون إلى الاقتصاد الرسمي، حيث يمكن إشمالهم في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. وإجمالاً، من الضروري غرس ثقافة تراعي الجدارة الشخصية والفرص المتساوية للتغلب على مفاهيم المحسوبية والعلاقات الاجتماعية لتكون عاملاً أساسياً في الحصول على الوظائف.

***

يتضح أن القضايا الثلاث ذات الأولوية ترتبط ارتباطًا وثيقًا، وتتناول المسائل المتعلقة بالحقوق الأساسية من وجهة نظر الجهات المسؤولة (المؤسسات) وأصحاب الحقوق معًا. وسيتم توظيف نتائج عملية الاستعراض الدوري الشامل[٢٣] بصورة كاملة، إلى جانب متابعة تنفيذ الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام ٢٠١٧، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب لعام ٢٠١٦، والملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل لعام ٢٠١٤، وغيرها. وسيستمر التعاون مع الشركاء القيّمين مثل المركز الوطني لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.

ويضم مجالا المواطنين والفرص على وجه التحديد قضايا تتعلق بالتمكين عن طريق بسط نطاق الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي مجال المواطنين، يكمن التحدي على سبيل المثال في الوصول إلى الأفراد، وبشكل خاص المستضعفين أو الذين يواجهون خطر التهميش، وحثهم على التحوُّل من مجرد متلقين سلبيين للخدمات أو المساعدات إلى أشخاص يمتلكون المعلومات والمعارف والحقوق وإمكانية الوصول إلى الخدمات، فضلاً عن امتلاكهم للمهارات والأصوات والوظائف اللازمة لإحداث تغيير في سلوكياتهم، بحيث يصبحوا أفرادًا متمكنين مسؤولين عن تطوّرهم الشخصي. أما في إطار عمل الفرص، فإن الحاجة الرئيسية في

٢٣ تم إجراء آخر استعراض دوري شامل في الأردن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ وكما هو موضح أعلاه، من المتوقع إجراء الاستعراض التالي في الفترة تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠١٨.

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة / كريستوفر هيروغ

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الوقت الحالي هي توفير المساحات والأماكن والمنصات للجميع، ولا سيما للنساء والشباب، بما يمكنهم من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية بالبلد، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تقوية أواصر العقد الاجتماعي وسيساهم في تعزيز الشعور بالانتماء والتسامح والتماسك الاجتماعي.

نقاط قوة الأمم المتحدة في الأردن

من منطلق تركيز الأمم المتحدة في الأردن على العدالة والمساواة، تتمتع المنظمة في الأردن، بما في ذلك الوكالات المقيمة وغير المقيمة، بالعديد من نقاط القوة التي تساعد في ضمان مستقبل أفضل لكافة سكان البلد. وتستند هذه المزايا النسبية إلى تحليلات نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات التي تم التعرف عليها في وثيقة استعراض منتصف المدة الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة (٢٠١٢-٢٠١٧) الذي تم إجراؤه في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٤، وتقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة في آب/أغسطس ٢٠١٦، وكذلك المشاورات التي تم إجراؤها مع الحكومة وشركاء التنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ خلال صياغة التقييم القُطري المشترك، بالإضافة إلى معتكف الأولويات الاستراتيجية الخاص بالأمم المتحدة الذي شاركت فيه جميع الأطراف المؤثرة الرئيسية في التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. تضم المزايا النسبية للأمم المتحدة في الأردن:

- شراكة قوية وراسخة مع الحكومة الأردنية تقوم على الثقة والمساءلة المتبادلة، وتستند إلى المكانة المتفردة التي تتمتع بها الأمم المتحدة في النزاهة والحيادية والاستقلالية.
- دعم الأردن في ريادته العالمية في صياغة نهج شامل وواسع النطاق يهدف إلى الحفاظ على السلام والاستقرار، والذي يدمج البرمجة الإنسانية والتنموية وتلك المعنية بتعزيز القدرة على الصمود.
- المكانة المتفردة في توفير الدعم والتنسيق الرائد لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن، مع التركيز الفاعل على استهداف الاحتياجات ذات الأولوية لفئات محددة بما يضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب.
- الريادة في تصميم وتبني وتنفيذ الأطر المعيارية الشاملة عبر مجموعة واسعة من المعايير السياسية والمدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة، والتي تضم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والاتفاقيات

البيئية متعددة الأطراف، ولا سيما الأطر المعنية بالمرأة والأطفال واللاجئين. وفي هذا السياق، توفر الأمم المتحدة الدعم للأردن بما يمكنه من المحافظة على مكانته البارزة بين دول المنطقة بما ينسجم مع المعايير والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

- مواصلة السعي المبتكر والمحفّز والتحويلي لإيجاد حلول إنمائية متكاملة، مع ضمان ألا تضر البرامج التي تدعمها الأمم المتحدة بالبيئة أو أن تؤدي إلى وقوع نزاع بين المجتمعات بما ينسجم مع مبدأ («عدم إلحاق الضرر»).
- تتمتع بالمصداقية في تنظيم وتنسيق عمليات حشد الموارد لدعم خطط الحكومة الوطنية مثل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية.
- تمتلك شبكة عالمية قوية وتعمل على تيسير التعاون الفاعل بين بلدان الجنوب والتعاون ثلاثي الأطراف عبر مختلف القطاعات .
- دمج المساعدة الفنية عالية الجودة ومنتجات المعرفة والجهود المنهجية لتنمية القدرات الوطنية في كافة البرامج الرئيسية.
- التزام طويل الأمد بمفاهيم الشفافية والمساءلة والشمولية والشراكة مع الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

استراتيجيات التنفيذ الرئيسية لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

كما أشرنا في قسم اللمحة العامة، تم إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في سياق المبادئ الأربعة المترابطة التي تنطبق على نهج الأمم المتحدة في إعداد كافة برامجها والتي توفر الأساس للتفكير والتصرف والتي ساعدت في التعرّف على الاستراتيجيات والبرامج المحتملة اللازمة للاستجابة. وهذه المبادئ هي: (١) عدم ترك أي أحد خلف الركب، و(٢) حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، و(٣) الاستدامة والقدرة على الصمود، و(٤) المساءلة. وتُعد هذه المبادئ الأربعة أساسية للبرامج القُطرية التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي لا بد من أن توازن بين السعي لتبني القواعد والمعايير الدولية وبين تحقيق الأولويات الإنمائية الوطنية. وتتسم هذه المبادئ بأنها عالمية وتنطبق بمساواة على كافة الأفراد، وتستند إلى القوانين والمعاهدات والأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً، إلى جانب الالتزامات والقوانين الوطنية، فضلاً عن أنها متصلة بأوجه التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة في كل مكان.

تحددت مجموعة من الاستراتيجيات الرئيسية للتنفيذ الفاعل لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كما أشرنا في قسم اللمحة العامة، والتي سيتم تعميمها على مختلف مراحل العملية لدعم تحقيق النتائج الثلاث. وفي الوقت ذاته، سيتم تحديد البرامج والمشاريع التي تنفذها جهات دولية أخرى في الأردن وتتماشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بهدف استنباط الدروس المستفادة وإجراء تقييم للأثر، والبناء على البرامج الحالية مع الحرص على تجنب الازدواجية والتداخل.

أولاً، التركيز على تعزيز بناء قدرات المؤسسات وتطوير الأنظمة وتنفيذ السياسات بصفتها عوامل أساسية لتحسين تنمية القدرات الوطنية ومتطلبات ضرورية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة بصورة عامة. وقد تم إدماج ذلك في كافة جهود تنمية القدرات المشار إليها في إطار عمل النتائج والموارد، وسيستند إلى نتائج التنمية المعتمدة على تحقيق النتائج ودعم الإدارة الأكثر فاعلية للموارد البشرية (من خلال الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥، التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج)، إلى جانب الأدوات والموارد المالية الكافية لتحقيق مثل هذه النتائج. فعلى سبيل المثال، سيساهم تنمية القدرات المؤسسية في توفير حلول استراتيجية للقضايا المتعلقة بالسياسات والإجراءات وأطر العمل التي تتيح للمؤسسات الوفاء بمهامها، ابتداءً من تحسين إيصال الخدمات العامة إلى تعزيز الحوكمة الإجمالية لتحقيق أثر إنمائي أوسع.

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة / كريستوفر هيروغ

ثانياً، سينصب التركيز بكثافة على نموذج تنمية القدرات الوطنية الذي يجسد صلب نطاق مهام الأمم المتحدة؛ وهذا يعبّر تعبيراً ملموساً عن الملكية الوطنية، ويتيح إمكانية اتخاذ قرارات وخيارات أكثر استنارة على صعيد المؤسسات والأفراد. وسيتم ربط تنمية القدرات مع حاجة الأردن الإجمالية للتعزيز الفاعل على المستوى دون الوطني لمعالجة أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، بما يؤكد على الهدف المتمثل في توفير تنمية إقليمية منصفة. كما سيتم العمل على مواءمة تنمية القدرات ليتناسب مع كل قطاع أو كل وزارة بالاعتماد على تحليل الفجوات الخاص بكل قطاع واستخدام الأدلة للمشاركة في الحوار حول السياسات، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل أوجه التكامل والقدرة على توسيع نطاق المبادرات وفعالية التكلفة في الشراكات الهادفة إلى تعزيز القدرات في مختلف القطاعات. فعلى سبيل المثال، ستستخدم الجهودُ الرامية إلى توفير حلول إنمائية على نطاق واسع نماذجَ أولية وتجريبية للاستفادة من الابتكار والحد من المخاطر وتعزيز الفعالية واستعراض المفاهيم. وسيتم تنفيذ استراتيجية توسيع النطاق هذه من خلال ضمان الملكية الوطنية للنماذج الأولية والتجريبية والربط بصورة منهجية بين الممارسات والسياسات.

ثالثاً، إن تشجيع التوزيع الأفضل لمنافع التنمية لضمان الإدماج الاجتماعي والمشاركة المجدية، خاصة للنساء والشباب والأطفال فيما يتعلق بنتائج البرمجة، أمرٌ ضروريّ نظراً لأن عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات عالية الجودة هو عادة من ضمن المسببات الجذرية لانخفاض نتائج التنمية البشرية دون المستوى المتوقع في بعض مناطق البلد. وبصورة عامة، سيشتمل ذلك على استهداف أكثر فاعلية لأنشطة البرنامج. وكما أشير أعلاه، هناك فرصة أمام الأمم المتحدة لتعزيز نهج التنمية المستند إلى حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة والشباب والأطفال والفئات المستضعفة، واستخدام الأدلة والأدوات المبتكرة لدمج أصواتهم ووجهات نظرهم في عملية صنع القرار. فعلى سبيل المثال، سيتيح توسيع نطاق وصول أصحاب العمل والمنظمات العمالية إلى الشباب إمكانية تعزيز آليات الحوار الاجتماعي على مستوى الشركات وعلى المستوى القطاعي على حد سواء.

رابعاً، من الضروري تنمية قدرات الحكومة والأطراف المؤثرة الأخرى على الحصول على البيانات وتحليلها وتوظيفها، بما في ذلك بيانات الفئات السكانية المستبعدة، وذلك لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالسياسات والميزانية لتنفيذ السياسات والمساءلة بصورة فاعلة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال إدارة المعارف المبتكرة والمحسنة، وتوظيف آليات جديدة بالاعتماد على نتائج نُهج الأثر والتقييم، بالإضافة إلى الوصول إلى خبرات وقواعد بيانات الأمم المتحدة في المنطقة وحول العالم. وبذلك، ستعمل وكالات الأمم المتحدة على إعادة التموضع لتتقلد دور روّاد الفكر في الأردن، كما هو موضح أعلاه. وسيتطلب تحقيق ذلك تطوير منتجات معرفية تستند إلى الأدلة وتعمل على معالجة القضايا الإنمائية الناشئة في البلد (مثل المساواة، وبطالة الشباب، والحفاظ على المنظومة البيئية)، بالإضافة إلى اقتراح نُهج استراتيجية يمكن أن تقوم الحكومة باعتمادها. وسيتم إيلاء اهتمام خاص بتحسين القدرات الإحصائية الوطنية في مجال التنمية المستدامة؛ وفي هذا الصدد، ستكون دائرة الإحصاءات العامة شريكاً رئيسياً في توفير مؤشرات التنمية وستؤدي استراتيجيتها متعددة القطاعات للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢دوراً رئيسياً في العملية، وبالمثل، سيتسمر تعزيز عملية إعداد السجلات الإدارية في المؤسسات مما سيساهم في تحسين توافر مؤشرات قياس التنمية.

خامساً، يؤكد إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التزام المنظمة الأممية بدعم وتعزيز ورصد تنفيذ الاتفاقيات والالتزامات الدولية للأردن، وبالإسهام بصورة عملية في إصلاح وبسط نطاق تطبيق السياسات والبرامج الاجتماعية الفاعلة بما يؤدي إلى زيادة والتماسك الاجتماعي والوصول إلى الفئات الأكثر تأثرًا. بالمثل، سيساهم الإطار عمل في تعزيز التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام اجتماعياً وبيئياً من خلال القدرات التحليلية العالية، بما في ذلك تلك التي تتمتع بها الوكالات غير المقيمة.

ترتكز الخبرة الواسعة التي تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة في وضع رؤى التنمية الاستراتيجية - مع التركيز على المواضيع المتداخلة والقضايا متعددة القطاعات - على مجموعة من آليات المساءلة الفاعلة. سادساً، يسعى إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشكل خاص إلى إبرام الشراكات الاستراتيجية وتوسيع نطاقها مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الفكرية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، للدفع قدماً بأجندة التنمية مع الاستفادة من الإرادة السياسية في الوقت ذاته. وفي ضوء ذلك، ستسغل الجهود المبذولة خبراتِ الوكالات المختلفة لتعميق الروابط الأفقية (بين المؤسسات على المستوى الوطني)، والروابط الرأسية (بين المؤسسات على المستوى الوطني والمستوى دون الوطني).

وبشكل أساسي، ستعزز الأمم المتحدة أواصر الثقة العميقة بوصفها أساسًا للشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الأطراف المؤثرة على كافة المستويات. بالإضافة إلى ذلك، سيشجّع إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أوجه التعاون لاجتذاب العالم إلى الأردن والإعلان عن الإنجازات التي يحققها أمام العالم، ولا سيما عبر التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب لتعزيز التعليم وتبادل المعارف وتشجيع التعاون مما سيؤدي إلى توفير خدمات اجتماعية أكثر إنصافاً.

سيتم العمل على تحسين كافة سبل التنفيذ الرئيسية هذه بصورة أوسع خلال تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر أيضًا قسم ترتيبات التنفيذ)، مع ضمان «توحيد الأداء»، حيث سيكون الأردن البلد الأولى في الوطن العربي الذي يتبنى هذا النموذج للأعمال. وسيسعى فريق الأمم المتحدة القُطري بشكل خاص إلى تحقيق البرمجة المشتركة المُحكَمة والتعاون بين الوكالات، بالإضافة إلى استكشاف فرص تبني المزيد من النُهج المُنسّقة، باستخدام أنسب وأنفع العناصر لإجراءات التشغيل الموحّدة لتوحيد الأداء.

برنامج الأمم المتحدة في الأردن للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢

النتيجة ١: المؤسسات المعززة

المؤسسات في الأردن على المستويين الوطني والمحلي أكثر استجابةً وشموليةً ومساءلةً وشفافيةً وقدرةً على الصمود.

التحديات الرئيسية اللازم مواجهتها[٢٤]

وفي سياق هذه النتيجة، ستركز الأمم المتحدة على تحديات: (١) تعزيز ثقة العامة وتحقيق رضا المواطنين وغرس الشفافية ومساءلة المؤسسات العامة، و(٢) إيصال الخدمات العامة عالية الجودة المتاحة للجميع، بما في ذلك من خلال النمو الاقتصادي الشامل وتنمية القطاع الخاص، و(٣) سيادة القانون والعدالة، و(٤) تنفيذ الاتفاقيات الدولية وخطة التنمية العالمية، و(٥) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، و(٦) الاستدامة البيئية والنظم الإيكولوجية القادرة على الصمود، و(٧) الشراكات والابتكار.

٢٤ أقسام "التحديات الأساسية اللازم مواجهتها" الخاصة بالنتائج ١ و٢ و٣ ضمن إطار عمل الأمم المتحدة هذا للتنمية المستدامة مستقاة بشكل أساسي من التقييم القُطري المشترك الخاص بالأمم المتحدة وتقييم الحكومة للتحديات، بحسب ما ورد في الفصل ١، الصفحات ٢٠-٤٦ من وثيقة «الأردن ٢٠٢٥ - رؤية واستراتيجية وطنية».

استراتيجيات الأمم المتحدة

ستقدم الأمم المتحدة الدعم لحكومة الأردن من خلال تعزيز القدرات والأنظمة الوطنية بما يساهم في تحسين أداء الخدمات والمؤسسات العامة. وستركز بشكل خاص على دعم الحكومة لتنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية المنصوص عليها في رؤية الأردن ٢٠٢٥. وستضم هذه الاستراتيجيات: الفعالية والكفاءة والقدرة على الصمود والأداء في القطاع العام، والشفافية والمساءلة، واللامركزية، وسيادة القانون[٢٥]، وجودة وشمولية الخدمات العامة[٢٦] بما في ذلك التعليم العام والصحة والحماية الاجتماعية والتعليم والتدريب في المجالين المهني والتقني[٢٧]، والأمن الغذائي والطاقة والمياه والبيئة[٢٨] (على المستويين الحضري والريفي)، ودعم الحكومة في مساعيها الرامية إلى تنمية الاقتصاد من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي والمنافسة والإدماج[٢٩]. وسيتم دمج أهداف التنمية المستدامة بالكامل على المستويين الوطني والمحلي، بما ينسجم مع خريطة الطريق التي وضعتها الحكومة لأهداف التنمية المستدامة. وستتبع الأمم المتحدة مسارات العمل التالية:

تعزيز قوة المؤسسات

تعطي الأمم المتحدة الأولوية لتعزيز المؤسسات بهدف تحسين أداء المؤسسات الحكومية المركزية والأنظمة والعمليات، كما هو موضح في هدف التنمية المستدامة ١٦ (السلام والعدل والمؤسسات القوية). ومن خلال هذه الاستراتيجية المتكاملة، المشمولة كذلك في كافة الاستراتيجيات الأخرى لهذه النتيجة، ستستثمر الأمم المتحدة بصورة منهجية بالتعاون مع الحكومة في مجالات تؤثر على الفعالية والقدرة على الصمود والاستجابة والمساءلة والشمولية في الخدمات والمؤسسات العامة الرئيسية. وستعمل الأمم المتحدة على دعم المؤسسات لتتبنى إجراءات تتيح للمواطنين وصولاً أكبر للمعلومات والفرص التي تمكنهم من المشاركة في عملية صنع السياسات، بما في ذلك عبر الحكومة الإلكترونية والأنظمة المرقمنة. وستدعم الأمم المتحدة كذلك الحكومة في مساعيها للالتزام بالمعايير العالية للنزاهة العامة من خلال مجموعة من الإجراءات بهدف المساعدة في مكافحة الفساد. كما ستوفر الدعم في مجال السياسات والتقنية، وتنمية القدرات، والمساعدة في التنفيذ لعدد من الإصلاحات الشاملة وذات الأولوية.

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص. ٢٩
٢٦ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص. ٣٨-٤٢
٢٧ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص. ٢٣-٢٦
٢٨ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص. ٤٢-٤٤
٢٩ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص. ٣٤

تعزيز إيصال الخدمات لتنمية رأس المال البشري والحد من الفقر

يمتلك كافة الأشخاص الحق في التمتع بالصحة والتعليم، كما يجب أن يُتاح لكل شخص بيئة آمنة ليعيش فيها. ونظراً لأن التنمية البشرية والنمو الاقتصادي المستدام يقومان على تطبيق حقوق الإنسان، ستوفر الأمم المتحدة الدعم للحكومة بما يضمن وصول النساء والشباب والأطفال والفئات المستضعفة إلى مجموعة متكاملة من خدمات الصحة والتعليم العام والتعليم والتدريب في المجالين المهني والتقني وكذا الحماية الاجتماعية. لتحقيق هدف التنمية المستدامة ٣ (الصحة الجيدة والرفاه)، ولتحسين إيصال الخدمات في مجالات الصحة والتعليم والتدريب المهني والتقني والحماية الاجتماعية، ستقود الأمم المتحدة حملة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، كما ورد في رؤية الأردن ٢٠٢٥، مع التركيز على تحسين الرعاية الصحية الأولية وإصلاح تمويل قطاع الصحة. وستتعاون الأمم المتحدة مع الحكومة في تحسين أنظمة التسجيل لرصد الوفيات والصحة الإنجابية على وجه الخصوص، وفي تنمية قدرات الموارد البشرية وتعزيز معايير جودة خدمات الرعاية الصحية الأولية. وستُبذل جهودٌ خاصة للقضاء على وفيات الأمهات والمواليد والأطفال التي يمكن تجنبها، بالإضافة إلى القضاء على سوء التغذية. علاوةً على ذلك، ستعمل معالجة الأمراض غير المنقولة وعوامل الخطورة المرتبطة بها (مثل التدخين والأنظمة الغذائية غير الصحية والخمول) كمسرِّع لتنفيذ كافة أهداف التنمية المستدامة في سياق الأردن. وستتلقى الحكومة الدعم في مجالات التقنية والسياسات والبرمجة من الأمم المتحدة لمواجهة الأمراض غير المنقولة وتنفيذ مواد الاتفاقية الإطار عملية بشأن مكافحة التبغ. وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم الأمم المتحدة تنفيذ الخطة العالمية للأمن الصحي التي لا تزال تحتل أولوية بارزة في البلد.

لتحقيق هدف التنمية المستدامة ٤ (التعليم الجيد)، ستقوم الأمم المتحدة بتصميم وتنفيذ إجراء تدخل متكامل دعمًا للاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥، التعليم من أجل الازدهار: تحقيق النتائج، التي تغطي كافة الجوانب ابتداءً من التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة إلى التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم العالي. وستقدم الأمم المتحدة الدعم لتوسعة نطاق خطط التدريب العام والتدريب المهني والأنشطة التطوعية. كما ستبذل الجهود للارتقاء بجودة التعليم على كافة المستويات، وهو ما ستتضمن زيادة أعداد المعلميين المُدربين والمُؤهلين، وتوسعة وإعادة تأهيل المساحات التعليمية في المناطق الأكثر تضررًا، وضمان بيئة تعليمية مراعية للأطفال وللاعتبارات الجنسانية. ونظراً لأن تعزيز قوة النظام أمر أساسي لاستدامة كافة تدخلات الأمم المتحدة، سيتم بذل الجهود المتصلة من خلال تقديم الدعم للخطة الاستراتيجية للتعليم ٢٠١٨-٢٠٢٢ التي تعدها وزارة التربية والتعليم. وستُبذل كذلك جهود متواصلة لبناء القدرات مما سيزيد من القدرة الاستيعابية للمدارس وسيساهم في التخفيف من الضغوطات المفروضة على النظام التعليمي نتيجة لاستضافة الأردن لأعداد كبيرة من اللاجئين.

ستدعم الأمم المتحدة الحكومة في تنفيذها لنظام حماية اجتماعية متكاملة ورفع الحد الأدنى للحماية الاجتماعية كعنصر أساسي من استراتيجية الحد من الفقر. وفي إطار عمل حزمة التدابير، سيتم تقديم الدعم لتحسين السياسات الاجتماعية وتحديد أهداف التحولات الاجتماعية المتعلقة بكافة الأطفال، بما في ذلك العاملين أو ذوي الإعاقة أو من الأقليات المهمشة. وستتعاون الأمم المتحدة مع الحكومة لزيادة مخصصات الميزانية للفئات

المستضعفة، بما ينسجم مع التزامها بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

أما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، ستوفر الأمم المتحدة الدعم للأردن من خلال صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، والتي ستهدف لمعالجة قضايا القدرة على الصمود خلال الأزمات الغذائية والمخاطر الأمنية، كما ستكون بمثابة أداة سياسات مهمة نحو إيجاد نهج متعدد القطاعات لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي في مختلف أنحاء المملكة.

دعم النمو الاقتصادي الشامل وتنمية القطاع الخاص

ستوفر الأمم المتحدة الدعم للبيئة المؤسسية الداعمة لسياسات القطاع الخاص في الأردن، وذلك بما ينسجم مع هدف التنمية المستدامة ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) وهدف التنمية المستدامة ٩ (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية). وهناك حاجة ماسة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف تحديث الأنظمة والخدمات العامة. وستتولى الأمم المتحدة إجراء بحوث في مجالات التنافسية والتنوع والابتكار والتقنيات النظيفة وذلك لشحذ أدوات السياسات وتوقعات إيجاد الوظائف في القطاعات التي تنهض بالتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المنصف والسياحة. سيساهم دعم الشراكات بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى في تحسين أداء سوق العمل، مع التركيز على الشباب والنساء والفئات المستضعفة. ومن زاوية أخرى، سيساعد تحليل سوق العمل في انتقاء خيارات مستنيرة في مجال السياسات بشأن بالنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، بالإضافة إلى الممارسات الصحية المضرة (مثل استعمال التبغ). وستدعم الأمم المتحدة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١١ – ٢٠٢٠) وخطة العمل، وستساعد في معالجة حالات العجز في العمل اللائق[٣٠]. وستوفر الأمم المتحدة كذلك الخدمات التحليلية والاستشارية المتعلقة بأنظمة معلومات قطاع التجارة و«الصناعة الخضراء» لتيسير رصد حالة تنمية «الصناعة الخضراء» في البلد، بما في ذلك أثرها على الإدماج الاقتصادي للمرأة والشباب. وستدعم الأمم المتحدة ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي للمرأة، إلى جانب تعزيز الفرص الاقتصادية وسبل كسب المعيشة خاصة في المناطق المتأثرة بالأزمة السورية.

© مفوضية شؤون اللاجئين / محمد حواري

٣٠ منظمة العمل الدولي في الأردن، التشخيص القطري للعمل اللائق، يوليو ٢٠١٦

تعزيز سيادة القانون وقطاع العدالة

ستوفر الأمم المتحدة الدعم للحكومة لصياغة سياسات تنفيذ متسقة تعزز السلام والعدل والاستقرار على المدى الطويل بما ينسجم مع هدف التنمية المستدامة ١٦. وستتعهد الأمم المتحدة بدعم قطاع القضاء ونظام العدالة الجنائية بما يتماشى مع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لتعزيز استقلالية القضاء وتنفيذ الإصلاحات التي تمكّن مزيدًا من الامتثال للمعايير الدولية.

سيتم تخصيص برامج معينة من برامج الأمم المتحدة تنسجم مع التزامات الأردن في مجال حقوق الإنسان وهيئات متابعة الالتزام بالمعاهدات ذات الصلة[٣١]، وذلك من أجل ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة وسيادة القانون بما يكفل حماية حقوق الإنسان والمساواة. ستستثمر الأمم المتحدة في تدابير تنمية القدرات لمساعدة القطاع القضائي على رفع معايير الأداء وإيصال الخدمات، بما في ذلك دعم تنفيذ بدائل لعقوبة الحبس في قانون العقوبات وقانون الأحداث. وستقدم الأمم المتحدة كذلك المساعدة القانونية للمملكة، خاصة في المسائل المتعلقة بحصول النساء على العدالة، فضلاً عن دعم عملية تعزيز القدرات لمقدمي خدمات قطاع العدالة. كما ستتعاون كافة وكالات الأمم المتحدة التي لها تأثير محتمل على قطاع العدالة تعاونًا وثيقًا بما يضمن تعظيم النتائج. كذلك، ستوفر الأمم المتحدة الدعم إلى المؤسسات العامة المستقلة التي يمكنها رصد وتعزيز حقوق الإنسان في الأردن مثل المركز الوطني لحقوق الإنسان. ستدعم الأمم المتحدة حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، فهما محوريان للمساءلة والشفافية ومن ضمن أهم أعمدة الديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة على حد سواء. وسيضمن بناء قدرات العاملين في مجال الإعلام تعزيز الاحترافية والتدفق الحر للمعلومات في البلد. وعلى صعيد مشابه، سيساعد دعم الإصلاحات في قانون الإعلام وقانون الجمعيات على تعزيز الشفافية وتحسين قيم الديمقراطية في الأردن.

ستسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق أعلى درجات الاستفادة من الأصول المتواجدة حالياً في المجتمع الأردن لضمان تجهيز الشباب بالأدوات التي تمكنهم من مواجهة التطرف العنيف وغيره من أوجه التطرف الاجتماعي مواجهة نشطة وناجحة من خلال التعليم والإعلام والثقافة. وستركز الأمم المتحدة على رفع الوعي العام والترويج للاعتدال، والتماسك الاجتماعي، والتسامح الديني، والحد من التطرف العنيف، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٠ وإعلان عمّان ٢٠١٥. وسيجري العمل على طبقات مختلفة من المجتمع، ولا سيما فئة الشباب التي تمثّل أولوية قصوى.

كما ستضمن الأمم المتحدة تقديم دعمها لقطاع الأمن مما يمكّن مؤسسات الأمن من إيصال الخدمات الأمنية اللازمة لمنع الجريمة وردعها في الأردن، بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية.

دعم تنفيذ الاتفاقيات الدولية وخطة التنمية العالمية

ستوفر الأمم المتحدة القيادة وجهود حشد التأييد وتنمية القدرات والمساعدة الفنية للحكومة بما يمكنها من تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بالإضافة إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠. وسيتضمن ذلك، على سبيل المثال، تقديم المساعدة للتنفيذ التشريعي وعمليات الرصد المتعلقة بكافة الاتفاقيات الدولية الرئيسية، وبالمعايير مثل المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تضم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاجتماعية، ومكافحة التبغ واللوائح الصحية الدولية، والتغير المناخي وإدارة مخاطر الكوارث، والاتجار غير المشروع بالملكية الثقافية، وحماية التراث الثقافي والطبيعي وصونه، والتنمية والإدارة الحضرية، ودمج وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والبيانات وإصدار التقارير، وغيرها من المبادرات. كما ستدعم المنظمة الأممية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمناخ والاستراتيجية المناخية للمساهمات المعتزمة المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس. وبصفة عامة، ستقدم الأمم المتحدة الدعم إلى الأردن للحفاظ على مكانته المتقدمة والمتطورة بين البلدان الأخرى في المنطقة فيما يتعلق بتنفيذ التزاماته بالمعاهدات الدولية، وكشريك وثيق في إطار عمل الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة التوصيات الصادرة عنه. كما ستدعم المنظمة البلد في تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها لتحقيق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الأردن، بما في ذلك تعزيز القدرات الوطنية لرصد أداء أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير عنها.

---

٣١ على سبيل المثال، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) واتفاقية مناهضة التعذيب (CAT).

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ستواصل الأمم المتحدة التنسيق عن كثب مع الحكومة في إعطاء أولوية قصوى للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث ستسعى إلى تحقيق نتائج أفضل بصورة ملموسة للمرأة ضمن المؤسسات الحكومية المحلية والوطنية وفي كافة المجالس المنتخبة وفي مكان العمل وفي المجتمع الأردني ككل. وستسعى الأمم المتحدة إلى «كفالة مشاركة المرأة مشاركةً كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة للوصول إلى القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة»[٣٢]، بالإضافة إلى «تبني وتعزيز سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ من أجل تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات»[٣٣]. وستواصل الأمم المتحدة كذلك تقديم الدعم للإصلاح التشريعي بما يضمن التكافؤ التام في الحقوق والفرص للنساء والفتيات في الأردن. وثمة مقياس أساسي يمكن من خلاله الحكم على مدى نجاح إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو المؤشرات المتعلقة بزيادة مشاركة المرأة في الجهاز السياسي والفني والإداري للحكومة، ومدى قدرة الأمم المتحدة على إحداث تغيير في المواقف والسلوكيات الرامية إلى التخلص من التمييز والعنف ضد المرأة.

ضمان بيئة مستدامة

في ظل التحديات البيئية الشديدة التي يواجهها الأردن، والتي تضر بقدرة البلد على الصمود، ستعمل الأمم المتحدة على تعزيز قوة المؤسسات العامة والقدرات الوطنية بما يتيح تبني المزيد من النُهج المستدامة في القيادة بشأن إدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما بما ينسجم مع هدف التنمية المستدامة ٦ (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، وهدف التنمية المستدامة ٩ (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، وهدف التنمية المستدامة ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، وهدف التنمية المستدامة ١٥ (الحياة في البرّ). وستشمل هذه النقطة الثروة الزراعية والغابات في الأردن، وعمليات «التصنيع الأخضر»، وتخطيط استخدام الأرض، وإدارة موارد المياه الشحيحة، بما في ذلك شبكات توزيعها، إضافة إلى الصرف الصحي وشبكات التوزيع وأنظمة إدارة الصرف الصحي.

انسجاماً مع هدف التنمية المستدامة ١٣ (العمل المناخي)، ستواصل الأمم المتحدة توفير الدعم القيادي لسياسات وإجراءات التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره عبر القطاعات الرئيسية، إلى جانب دمج التخطيط لإدارة مخاطر الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، ستساعد الأمم المتحدة الأردن في تنفيذ اتفاقيات بيئية متعددة الأطراف مثل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، كما ستدعم المنظمة الأممية الدمج الكامل لأهداف التنمية المستدامة البيئية، وستساعد الحكومة في تحديد وتسريع محركات الإنتاج والاستهلاك المستدام بما ينسجم مع هدف التنمية المستدامة ١٢[٣٤].

تعزيز الشراكات والابتكار

ستقدم الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومة لقيادة تنسيق الشراكات الشاملة والتحويلية، وخاصة إبرام الشراكات بين القطاعين العام والخاص كما أُشير أعلاه، الأمر الذي سيتضمن كذلك دعم التنسيق لاستقطاب الشركاء في المجاليين الإنمائي والإنساني وكذا البرمجة المشتركة في إطار عمل آلية تنسيق استراتيجية وموحّدة. وسيتم العمل على تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بهدف إعداد ترتيبات مؤسسية جديدة بطرق منهجية واستراتيجية، تسترشد بمبادئ الشراكة الواردة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة - الأمر الذي سيستفيد من الموارد غير المستغلة والقدرات التي سيقدمها المجتمع المدني والشركات الخاص لتنفيذ خطة الأردن ٢٠٣٠. وسيتم العمل على طرح المبادرات المرتبطة بالابتكار من خلال فرق عمل متعددة التخصصات، لأكبر قدر ممكن، وستتولى الفرق مهمة تحديد التقنيات والممارسات النظيفة وإعداد النماذج الأولية لها وتوسعة نطاق استخدامها، وهي التي من شأنها تعزيز الفعالية وإيصال الخدمات. ولعل هذه الابتكارات ستتراوح من الطرق الجديدة لهيكلة البرامج (مثل تحسين الحكومة الإلكترونية) إلى منتجات وتقنيات نظيفة جديدة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية الفكرية.

---

٣٢ هدف التنمية المستدامة ٥,٥

٣٣ هدف التنمية المستدامة ٥.ج

٣٤ هدف التنمية المستدامة ١٢

لإيجاد هذه الحلول، ستتعاون الأمم المتحدة مع شبكات جهات حل المشاكل التي يمكنها ابتكار طرق جديدة لتسريع النتائج التي تقلل من حالات عدم المساواة وتعزز تمكين المرأة والشباب والفئات المستضعفة في البلد. وستسعى الأمم المتحدة كذلك لإعداد نهج متكامل يشمل «الأردن ككل» لضمان إنشاء الروابط الحاسمة بين المؤسسات المعززة في إطار عمل «النتيجة ١»، والمواطنين المتمكنين في إطار عمل «النتيجة ٢»، والفرص المحسّنة في إطار عمل «النتيجة ٣».

النتيجة ٢: مواطنون متمكنون

مواطنون، ولا سيما المتضررين، يبادرون بالمطالبة بحقوقهم ويؤدون مسؤولياتهم تجاه تحسين الأمن البشري والقدرة على الصمود.

التحديات الرئيسية اللازم مواجهتها[٣٥]

في إطار عمل هذه النتيجة، ستركز الأمم المتحدة على تحديات: (١) الفقر وعدم المساواة وقابلية التضرر، و(٢) الأمن الغذائي والتغذوي، و(٣) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعنف ضد المرأة، و(٤) التحديات التي تواجه اللاجئين. وتنسجم هذه التحديات بصورة خاصة مع هدف التنمية المستدامة ١ (القضاء على الفقر)، وهدف التنمية المستدامة ٢ (القضاء التام على الجوع)، وهدف التنمية المستدامة ٣ (الصحة الجيدة والرفاه)، وهدف التنمية المستدامة ٤ (التعليم الجيد)، وهدف التنمية المستدامة ٥ (المساواة بين الجنسين)، وهدف التنمية المستدامة ٦ (المياه النظيفة والنظافة الصحية)، وهدف التنمية المستدامة ٨ (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، وهدف التنمية المستدامة ١٠ (الحدّ من أوجه عدم المساواة)، وهدف التنمية المستدامة ١٣ (العمل المناخي)، وغيرها من الأهداف.

استراتيجيات الأمم المتحدة

ستدعم الأمم المتحدة الأولويات الحكومية كما هي موضحة في رؤية الأردن ٢٠٢٥، والتي تتماشى جميعها مع هدف الرؤية الشامل المتمثل في تنشئة «مواطنين منتمين ومشاركين». علاوةً على ذلك، من أجل تعزيز التنوع في سوق العمل، تشجّع رؤية الأردن ٢٠٢٥ على ضرورة «تغيير ... المواقف والعقليات»[٣٦]، كما تُقر بأن «الإنسان هو أغلى ما نملك»[٣٧]. وستعمل الأمم المتحدة على دعم هذه الجهود من خلال (١) تعزيز معرفة الأشخاص بحقوقهم وكذا إمكانية وصولهم إلى المعلومات والتعليم والمهارات والقدرات والخدمات التي (٢) ستمكنهم من تغيير الأنماط السلوكية و(٣) ستؤدي مباشرةً إلى تحسين ظروفهم وتنميتهم.

---

٣٥ أقسام "التحديات الأساسية اللازم مواجهتها" الخاصة بالنتائج ١ و٢ و٣ ضمن إطار عمل الأمم المتحدة هذا للتنمية المستدامة مستقاة بشكل أساسي من التقييم القُطري المشترك الخاص بالأمم المتحدة ٢٠١٨ وتقييم الحكومة للتحديات، بحسب ما ورد في الفصل ١، الصفحات ٢٠-٤٦ من وثيقة «الأردن ٢٠٢٥ - رؤية واستراتيجية وطنية».

٣٦ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص.٦٤

٣٧ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص.٦٤

وكما أشرنا في مختلف أجزاء إطار عمل الأمم المتحدة هذا للتنمية المستدامة، سيتم إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والشباب والفئات المستضعفة، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن الحقوق، بما ينسجم مع الهدف الشامل المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وسيتم تخصيص تدخلات الأمم المتحدة لتنفيذ نهج التعامل مع قابلية التضرر بحيث يتناسب مع الظروف المحددة لكل قطاع، على سبيل المثال الصحة، والتعليم العام، والتعليم والتدريب المهني والتقني، والحماية الاجتماعية، والعدالة، وقطاعات الإنتاجية، والبيئة. ويهدف البرنامج كذلك إلى تحقيق أثر قابل للقياس على القضايا المتعلقة بالتماسك الاجتماعي، كما سيتم إنشاء روابط مهمة بين المواطنين المتمكنين في إطار عمل هذه النتيجة وفي إطار عمل النتيجتين الأخريين.

تحسين جودة المعلومات والمعارف

ستستجيب استراتيجية الأمم المتحدة إلى الفجوات في المعلومات والمعارف والتي توجد بين الفئات المستضعفة والنساء والشباب فيما يخص الحقوق والوصول إلى الخدمات والاستحقاقات الأساسية للجميع. وستعمل الأمم المتحدة على دعم المؤسسات والشركاء على المستويين الوطني والمحلي لإعداد وتنفيذ حملات التواصل وأنشطة التوعية لتعزيز معارف ومعلومات هذه الفئات، الأمر الذي قد يستتبع مبادرات للمطالبة بالحقوق الأساسية والوصول إلى الخدمات والظروف والخيارات والمشاركة والتدريب والتوظيف.

ستتعاون الأمم المتحدة مباشرةً مع السكان المحليين، وكذا من خلال بناء قدرات المؤسسات المحلية والوطنية لتثقيف الفئات المستهدفة بشأن القضايا المتعلقة بالصحة العامة، والتعليم (مثل التدريب المهني والتقني)، والحماية الاجتماعية والقانونية، والوصول إلى التمويل، والقضايا البيئية مثل الاستخدام المستدام للمياه والطاقة وإعادة التدوير. نتيجة لذلك، من المتوقع أن يصبح السكان المحليون أكثر معرفة واستفادة من المساعدات الإنسانية والإنمائية التي تعمّق من قدرتهم على الصمود.

تعزيز المهارات والقدرات

ستستكمل الأمم المتحدة جهود توفير المعلومات والمعارف والحقوق والوصول إلى الحقوق المذكورة أعلاه، وستعمل على تحسين مهارات وخبرات ورؤى وقدرات الأشخاص والفئات المستضعفة، وبشكل خاص النساء والشباب، بما في ذلك الخريجين الجدد. وكما أشرنا سابقًا، سيؤدي ذلك إلى تمكينهم ليصبحوا قادرين على الإسهام في تنميتهم الخاصة وتنمية الأفراد من حولهم.

ستوفر الأمم المتحدة الدعم للقدرات الوطنية والمحلية عبر مجموعة من القطاعات لتمكين الأفراد والمجتمعات من العمل نحو تحقيق الهدف

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

© اليونسكو

الوطني المتمثل في إنشاء مجتمع صحي ومتعلم ومؤهل ومبتكر. وسيستتبع ذلك تحسين مهارات الحياة الأساسية لتعزيز التنمية الشخصية والقدرة على الصمود، مما سيؤثر على قدرات العائلات وأصولها ودخولها. وفي مجالات الصحة والتعليم العام والتعليم والتدريب المهني والتقني والتوظيف، سيتم العمل على تمكين الفئات المستضعفة والشباب والنساء للتحكم بدرجة أكبر في خيارات تخطيط حياتهم الشخصية والعائلية وتحمل مسؤولية هذه الخيارات بما يحسن أوضاعهم المعيشية. سيكتسب الأفراد مهارات ورؤى جديدة تتعلق بسُبل المعيشة وفرص ريادة الأعمال، وسيتمكنون من الارتقاء إلى مرحلة المشاركة بصورة أكثر إنتاجية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسة لمجتمعاتهم.

دعم عملية تغيير السلوكيات وتعزيز القدرة على التصرف والتعبير عن الرأي

بناءً على الوصول إلى المعلومات والمعارف والحقوق والخدمات والمهارات والفرص المذكورة أعلاه، سيعمل هذا الجزء من استراتيجيات الأمم المتحدة لتمكين الأشخاص على تشجيع التغيير الحقيقي في سلوكيات هذه الفئات. فعلى سبيل المثال، ستقدم الأمم المتحدة في قطاع الصحة الدعم إلى النساء والشباب والفئات المستضعفة من أجل الوصول إلى قرارات أفضل فيما يتعلق بالمسائل المؤثرة على تفضيلاتهم في أنماط حياتهم الشخصية والعائلية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، واستخدام التبغ، والنظام الغذائي غير الصحي، وسوء جودة المياه، والصرف الصحي، وممارسات النظافة الشخصية، والخمول البدني.

بصورة عامة، بعد أن يتم تعزيز معلومات الأشخاص وتمكينهم وتعزيز مهاراتهم، سيمتلكون الرؤى والتجارب والأدوات والتقنيات اللازمة للتفكير والتصرف بصورة مختلفة وبناءة، كما سيصبحون أكثر قدرة على التعبير عن احتياجاتهم ومخاوفهم وتطلعاتهم. وستقدم الأمم المتحدة الدعم لقطاعات متعددة بهدف تغيير السلوكيات المتعلقة بأنماط الاستهلاك بما ينسجم مع هدف التنمية المستدامة ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، وخاصة فيما يتعلق بالهدف ١٢,٨ («ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام ٢٠٣٠»).

سيتمكّن اللاجئون وأفراد المجتمعات الأردنية المستضيفة المستضعفة - بعد تثقيفهم وتدريبهم - من ممارسة حقوقهم والحصول على وظائف شرعية بموجب أحكام وثيقة «العقد مع الأردن»[٣٨] . لينتقلوا بذلك من صفوف العاطلين عن العمل أو العاطلين جزئيًا عن العمل أو من سوق العمل غير الرسمي إلى سوق العمل الرسمي، مما سيؤثّر على شعورهم الخاص بالانتماء وسلوكياتهم ومواقفهم، وسيساعدهم في الحصول على وظائف لائقة. كما أن المزارعين المحليين المثقفين والمدربين حول شؤون الزراعة والغابات سيغيّرون من سلوكياتهم وممارساتهم للتخفيف من التغير المناخي عن طريق زرع محاصيل أكثر قدرة على الصمود، فيما سيحظى مزارعو التبغ بشكل خاص على المساعدة للانتقال إلى محاصيل أعلى قيمةً وأطول استدامةً ومعدومة الضرر.

سيتمكن الشباب والنساء وغيرهم من المجموعات المستضعفة - بعد اكتسابهم مجموعة كبيرة من المهارات والرؤى والقدرات، بما فيها استخدام الأدوات والتقنيات الاجتماعية - من اكتساب الشعور بالانتماء والتسامح المجتمعي والقدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي. ومن خلال وصول النساء في المجتمعات المستضعفة وجيوب الفقر في المدن إلى المعلومات والمهارات والتمويل المصغّر، سيكتسبن القدرات اللازمة لتعزيز ريادة الأعمال المحلية وسيكتسبن المؤهلات للمشاركة في المجتمع المدني عبر زيادة الفرص في إطار عمل «النتيجة ٣». وفي كلّ من هذه الحالات، ستنتقل سلوكيات الناس من مرحلة المستفيد السلبي من الخدمات إلى مرحلة الفاعل القادر على إحداث تغيير إيجابي في حياته الخاصة وكذلك التأثير بشكل بنّاء على حياة الآخرين.

توفير الخدمات المنقذة للحياة

ستواصل الأمم المتحدة دعم تنفيذ خطة الاستجابة الأردنية في توفير الخدمات المنقذة للحياة للاجئين وطالبي اللجوء؛ وضمان حماية حقوقهم، ومساعدة المجتمعات المضيفة على تحمل المسؤولية الدولية المشتركة. وفي إطار عمل هذه النتيجة ستواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة الأردنية في قيادة وتنسيق الجهود والمساعدة لتقديم خدمات محددة مباشرة إلى اللاجئين. وقد أدمجت جميع الأنشطة الأخرى المتعلقة باللاجئين في مجالي النتائج لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

---

٣٨ أسهمت وثيقة "العقد مع الأردن" التي تم إقرارها بمؤتمر لندن في ٤ فبراير ٢٠١٦ في تمهيد الطريق لإيجاد فرص الوظائف وسُبل لكسب المعيشة للاجئين السوريين. وهذه نقطة تحول لاستعادة الكرامة والأمل والاعتماد على الذات بالنسبة لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين في الأردن. كما وافق المجتمع الدولي على زيادة التمويل المخصص للمنح، وتقديم تسهيلات جديدة للإقراض الميسر، وزيادة الاستثمارات الخاصة في الأردن، وتعزيز شروط التجارة التفضيلية مع أوروبا، وذلك من أجل دعم الأعمال وأنشطة التصنيع في البلد. كما التزم الأردن بمواصلة الإصلاح الهيكلي وفق ما ورد في «تسهيل الصندوق المُمدد» الخاص بصندوق النقد الدولي.

النتيجة ٣: تحسين الفرص

تحسين فرص المشاركة الشاملة للمقيمين بالأردن في الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية.

بموجب هذه النتيجة، سينصب تركيز الأمم المتحدة على تحديات: (١) توسيع المشاركة والإدماج وتعزيز العملية الديمقراطية، (٢) تنويع الاقتصاد ودعم إيجاد فرص العمل، (٣) الاستجابة إلى أثر الأزمة السورية، (٤) إشراك الشباب في المجتمع.

استراتيجيات الأمم المتحدة

ستدعم الأمم المتحدة إيجاد الفرص وإنشاء المنصات والمساحات لإشراك الناس، بالأخص النساء والشباب، في الحياة السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في المجتمع، كما سبق وأشرنا أعلاه. وفي هذا السياق، ستدعم الأمم المتحدة تطبيق الاستراتيجيات الحكومية الرئيسية الواردة في رؤية ٢٠٢٥، والتي تشمل تهيئة بيئة تمكينية[٤٠]، بالأخص للنساء والشباب[٤١]. لتحقيق ذلك، يحتاج المواطن الفاعل الذي تحدثنا عنه في إطار عمل النتيجة «مواطنون متمكنون» إلى الفرص للمشاركة في النقاش والحوار حول اتخاذ القرارات الحكومية. كما يحتاج العمّال إلى منصّات استشارية بخصوص تحسين ظروف العمل، مع كلّ من الحكومة والقطاع الخاص. وسيشمل دعم الأمم المتحدة حرية تكوين الجمعيات لضمان تمثيل المواطن في جمعيات من اختياره، ووضع آليات مساءلة كافية لتحسين تقديم الخدمات. وستُبذل الجهود لتنفيذ مسارات العمل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التالية:

تعزيز الفرص السياسية

ستدعم استراتيجية الأمم المتحدة الأشخاص، بالأخص النساء والشباب، وتشجعهم على المشاركة في المشاورات والأنشطة العامة التي تؤثّر مباشرةً على الخيارات السياسية وصنع القرارات. بناءً على تعزيز قوة المؤسسات في إطار عمل «النتيجة ١»، سيتم دعم الهيئات المنتخبة ديمقراطيًا، بالإضافة إلى تعزيز العمليات والأنظمة الانتخابية من أجل إتاحة المعلومات والفرص لضمان قدر أكبر من المشاركة والشمولية للجميع.

© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٩ أقسام "التحديات الأساسية اللازم مواجهتها" الخاصة بالنتائج ١ و٢ و٣ ضمن إطار عمل الأمم المتحدة هذا للتنمية المستدامة مستقاة بشكل أساسي من التقييم القُطري المشترك الخاص بالأمم المتحدة وتقييم الحكومة للتحديات، بحسب ما ورد في الفصل ١، الصفحات ٢٠-٤٦ من وثيقة «الأردن ٢٠٢٥ - رؤية واستراتيجية وطنية».

٤٠ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص.٦٧

٤١ الأردن ٢٠٢٥ «رؤية واستراتيجية وطنية» ص.٢٧

ستتعاون الأمم المتحدة مع الهيئات المنتخبة على الصعيدين الوطني والمحلي - واللجان المنبثقة عنها واللجان المستقلّة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والاتحادات التجارية ومؤسسات المجتمع المحلي ووسائل الإعلام - من أجل الترويج لمجموعة متنوعة من الفرص ومنصات المشاركة التي لا تنفك تشهد زيادة. كما ستتعاون الأمم المتحدة بشكل خاص مع مجتمعات النساء والشباب المعنية لتمكينهم من ممارسة حقوقهم والاستفادة من الفرص على الساحة السياسية، ولدعمهم في مثل هذه المواقع. وسيستهدف نشر الوعي ودعم بناء القدرات الأشخاص الذي يبدون اهتمامًا بالعمليات والفرص السياسية ويشاركون فيها.

تعزيز الفرص الاقتصادية والاستثمارية

كما هو الحال مع الاستراتيجيات الأخرى، لا تنفصل استراتيجية الأمم المتحدة لتعزيز النموّ الاقتصادي وإشمال الجميع عن كل النتائج الثلاث الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. في إطار عمل نتيجة «تحسين الفرص»، ستستهدف الأمم المتحدة الفقراء والمستضعفين والشباب والنساء وذوي الإعاقة والعمال المهاجرين واللاجئين؛ على أن يتم تحقيق ذلك من خلال خلق وتعزيز فرص المشاركة في التعليم والتدريب المهني والتقني وتوفير سُبل كسب المعيشة والنشاط الاقتصادي المنتج، كلّ ذلك سعيًا لمساعدة الأردن في إحداث تحوّل في نموذج التنمية الاقتصادية الوطني في ضوء التحديات المتصاعدة التي تطرحها العولمة (مثل المنافسة التجارية). وسيتأتى ذلك من خلال اعتماد برامج تعزز الفرص الاقتصادية، وريادة الأعمال، والتمويل المصغّر، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأكبر حجمًا من أجل خلق فرص العمل، حيث سيتم تخصيص كلّ هذه العناصر لتلبية حاجات ومتطلبات الأفراد الخاصة والمجتمعات المعنية. سيصل هذا الدعم إلى من يعاون الإقصاء أولاً، سواءٌ في المناطق الريفية أم في جيوب الفقر بالمناطق الحضرية.

بشكل عام، تدرك الأمم المتحدة أن النساء والشباب يشكلون فرصةً اقتصاديةً ديناميكيةً ينبغي للأردن السعي للاستفادة منها. بخصوص جانب العرض في إطار عمل «النتيجة ١»، ستدعم الأمم المتحدة النساء والشباب للحصول على التعليم عالي الجودة والتكنولوجيا النظيفة والتدريب المهني، إلى جانب اكتساب المهارات الحياتية والحصول الرعاية الصحية المتميزة والتعلم مدى الحياة. أمّا من ناحية الطلب في إطار عمل «النتيجة» ذاتها، ستدعم الأمم المتحدة إيجاد الفرص المتنوعة للنساء والأطفال والسكان المستضعفين، بما يشمل اللاجئين. وستدعم المبادرات لمعالجة المسائل التي تعرقل مشاركة المرأة في النقابات التي حاليا في مستويات منخفضة جدا والأسباب المؤدية الى منع المرأة من الانضمام إلى سوق العمل مثل استحقاقات الأمومة والتأمين والفجوات في الأجور وما إلى ذلك. من خلال ذلك، ستعزز الأمم المتحدة الحوار بين الحكومة وأصحاب العمل والمنظمات العمالية، بهدف معالجة التحديات الرئيسية التي يواجهها سوق العمل والافتقار إلى فرص العمل اللائق. وستستند الأمم المتحدة أيضًا إلى خبرتها الطويلة في مجال إيجاد فرص العمل اللائق وسُبل كسب المعيشة المستدامة، حيث سيتم توسيع نطاق معظم البرامج الناجحة من أجل تعظيم أثرها. ستدعم الأمم المتحدة الحكومة بالكامل في تنفيذ ترتيبات وثيقة «العقد مع الأردن»، حيث سيتم تمكين اللاجئين السوريين والمجتمعات الأردنية المستضيفة المتأثرة بالأزمة من الحصول على وظائف شرعية.

تعزيز الفرص الاجتماعية

ستشجّع استراتيجية الأمم المتحدة فرص التنمية الإبداعية والثقافية والمجتمعية لكافة الأشخاص. وسيترتب على ذلك توسيع آليات تعزيز المشاركة في المشاريع الثقافية والفنية والإبداعية لإثراء حياة الأفراد والمجتمعات في الأردن، إلى جانب نشر الوعي بأهمية الثقافة والتراث المحليين. وكلّ هذه الجهود مجتمعة ستعزز العقد الاجتماعي المحلي والتماسك الاجتماعي. وستكون هذه الجهود تكملة للفرص الرسمية الإضافية من أجل إحداث التغيير عبر الحوار بشأن السياسات العامة، وكذلك الإصلاحات والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والعملية الانتخابية المشار إليها أعلاه. كما سيتم بذل جهود خاصة للتواصل مع الشباب والنساء وذوي الإعاقات وغيرهم من الفئات المستضعفة واستقطابهم.

ستركز الأمم المتحدة تركيزًا أكبر على وسائل التواصل والمنصات التي تدين العنف ضد النساء والفتيات وزواج القاصرات، بما يتضمن إشراك الرجال والفتيان في البرامج ذات العلاقة. كما ستدعم الأمم المتحدة الجهود الإيجابية السابقة[٤٢] التي

٤٢ طبقًا للملاحظات النهائية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالأردن في مايو ٢٠١٧.

© المنظمة الدولية للهجرة / أماندا نيرو

تحظُر صراحة التمييز على أساس الإعاقة ضمن القوانين، من خلال تعميم أحكام مشروع القانون الخاص بحقوق ذوي الإعاقة بما ينسجم مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ستدعم الأمم المتحدة توسيع نطاق أنشطة التطوع وتنسيقها مع المنظمات التطوعية على المستويين الوطني والمحلي، من خلال إبرام الشراكات مع الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية. إلى ذلك، ستدعم المنظمة الأممية توسيع عضوية المنظمات المجتمعية والتطوعية، بما يشمل النساء والشباب، من خلال توفير الفرص للعمل التطوعي والتدريب وتنمية القدرات.

ستتعاون الأمم المتحدة مع مؤسسات السياسات والبحوث الحكومية وغير الحكومية في المملكة لتحسين فهم الدور الحساس الذي تؤديه البيئة المستدامة في النمو. وسيشهد المستقبل المنظور التوسع في مجال الطاقة المتجددة واعتماد غيرها من الحلول «الخضراء» لإنشاء قطاع تقنية فائقة ذي قيمة مضافة. في هذا السياق، ستواصل الأمم المتحدة الدعوة لدمج البيئة وقضايا التغير المناخي/الحدّ من مخاطر الكوارث في كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال تطوير برامج التواصل وحشد التأييد، يمكن تعزيز المشاركة وصنع القرار فيما يخصّ الموارد الطبيعية. كما ستدعم الأمم المتحدة بشكل خاص تطوير المبادرات المجتمعية من أجل التوصل إلى حلول محلية للمشاكل، عن طريق مشاركة المواطنين الفعّالة لإتمام الأطر المؤسساتية والسياساتية التي وضعتها الحكومة، في إطار عمل نتيجة «تعزيز قوة المؤسسات». وستعتمد هذه الجهود على التعاون المهم الذي تمّ خلال السنوات الماضية مع البرلمان والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجموعات المجتمعية.

© مفوضية شؤون اللاجئين / محمد حواري

توحيد الأداء وآليات تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

توحيد الأداء

بموجب طلب رسمي من حكومة الأردن عام ٢٠١٦ إلى منظومة الأمم المتحدة في الأردن يدعوها لاعتماد نهج متكامل من نُهج «توحيد الأداء» لدورة البرامج المقبلة، على أن يتم تنفيذ خريطة طريق تفصيلية لإرساء هيكل «توحيد الأداء» في منظومة الأمم المتحدة في الأردن. وتحدد خريطة الطريق الأنظمة والآليات التي يتعيّن تطبيقها بموجب ركائز «توحيد الأداء» الخمس (برنامج واحد، وإطار عمل ميزانية مشترك، وقيادة (أو قائد) واحدة، والتشغيل ككيان واحد، والتواصل ككيان واحد) التي تشكّل مبادرة «توحيد الأداء» في الأردن. على ذلك، تتعهد منظومة الأمم المتحدة بضمان أن كافة عناصر الركائز الخمس التي تشكّل مبادرة «توحيد الأداء» ستحقق بما يتوافق بشكل كامل مع إجراءات التشغيل الموحّدة:

- يجمع البرنامج الواحد كافة وكالات الأمم المتحدة معًا تحت مظلة استراتيجية واحدة تتضمن كافة خبرات الأمم المتحدة وتحرص على اعتماد الفريق القُطري نهجًا متكاملاً لتحقيق النتائج التنموية بشكل متماسك. وبخصوص للأردن، يتم تحقيق ركيزة «البرنامج الواحد» من خلال إطار عمل الأمم المتحدة هذا للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

- يقدم إطار عمل الميزانية المشترك لمحةً شاملةً عن حافظة التمويل اللازمة لتحقيق نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. سيتم تحديث إطار عمل الميزانية المشترك سنويًا كجزء من عملية تخطيط العمل المشترك. وسيوجّه إطار عمل الميزانية المشترك عملية إعداد «استراتيجية حشد الموارد المشتركة» بهدف تمويل أي جوانب تقصير في الميزانية. كما سيشكّل إطار عمل الميزانية المشترك جزءًا لا يتجزأ من إطار عمل النتائج والموارد في الملحق أ.

- تضمن القيادة (قائد) الواحدة أن يتولى المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية قيادة فريق الأمم المتحدة القُطري، وأن يتمتع الفريق القُطري باتفاق الآراء.

- يشمل التشغيل ككيان واحد الدعم الاستراتيجي والتشغيلي لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. في الأردن،

© مفوضية شؤون اللاجئين / محمد حواري

سيتم استخدام ركيزة «التشغيل ككيان واحد» من أجل تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة في البلد وجودتها. وستتم صياغة استراتيجية تسيير أعمال الأمم المتحدة من أجل إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ والموافقة عليه وتنفيذه، ويخضع ذلك لإشراف فريق إدارة العمليات.

- سيتم تنفيذ ركيزة التواصل ككيان واحد بموجب استراتيجية الأمم المتحدة والأردن للاتصالات والمناصرة ٢٠١٨-٢٠٢٢، المدعومة من فريق الأمم المتحدة للأعلام والاتصال.

آليات التنفيذ

سيتم تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني تحت الإشراف العام للحكومة الأردنية. وستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي جهة التنسيق الحكومي في الأردن. وستتولى وزارات الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة تنفيذ مبادرات البرنامج.

سيتم إطلاق إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خلال وضع خطط عمل مشتركة و/أو خطط عمل ومشاريع خاصة بالوكالات، إلى جانب وثائق المشاريع التي تصف المخرجات والنتائج المحددة المنتظر تحقيقها. وسيشكّل كلُّ مشروع أو برنامج اتفاقًا ما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وكلّ شريك منفِّذ بحسب الضرورة حول استخدام الموارد.

وبهدف تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حددت منظومة الأمم المتحدة في الأردن أدوار ومسؤوليات وعمليات الإشراف والتنسيق والإدارة وترتيبات الشراكة والتخطيط والرصد والتقييم. في هذا السياق، تتعهد منظومة الأمم المتحدة في الأردن بتخصيص الموارد المالية والبشرية الملائمة لضمان إتمام ترتيبات الإدارة بما فيها تقديم التوجيه الاستراتيجي ورصد النتائج المُخططة.

الشكل ٢: الإدارة والمساءلة في إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - المخطط التنظيمي

آلية تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الأردن (٢٠١٨-٢٠٢٢)

يترأس اللجنة التوجيهية المشتركة لتوحيد الأداء الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وزير التخطيط والتعاون الدولي بالتشارك مع المنسّق المقيم. وتشمل عضوية اللجنة ممثلي الوزارات الرئيسية وأعضاء الفريق القُطري المتناوبين. أمّا المشاركون الآخرون سواءٌ من طرف الحكومة أم الأمم المتحدة (بما يشمل رؤساء فرق الأمم المتحدة المعنية بالنتائج) فسيحملون صفة مراقب، وسيتم تحديدهم وفق أولويات جدول الأعمال. تضطلع اللجنة التوجيهية المشتركة بمسؤولة استعراض وإرشاد التوجه العام لمبادرة «توحيد الأداء» في الأردن، مع التركيز بشكل خاص على توجيه إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢، بما يوفّر مستوى عاليًا من الإشراف والدعم بما في ذلك اتخاذ قرار بشأن استراتيجيات تخفيف المخاطر. تلتقي اللجنة التوجيهية المشتركة مرّةً واحدةً على الأقل في العام لاستعراض ومناقشة التقدم الذي تحقق بالمقارنة مع أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وجميع ركائز مبادرة «توحيد الأداء». وسيتم جمع البيانات والأدلة في خلال الرصد من أجل تقييم التقدم المُحرز بالمقارنة مع مؤشرات مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، واستكشاف الأفق، وتحديث تحليلات المخاطر، وتقييم الأداء في إبرام الشراكات وحشد الموارد وتنفيذ النتائج. ويُعتبر مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة هو الأمانة العامة للجنة التوجيهية.

يتألف فريق الأمم المتحدة القُطري من كافة رؤساء وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة، ويُعتبر أعلى جهاز أممي للتنسيق بين الوكالات وصناعة القرارات المشتركة في البلد، حيث يوفر الإشراف الداخلي على تنفيذ ورصد إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢. إن أعضاء الفريق القُطري للأمم المتحدة مسؤولون أمام بعضهم عن استخدام الموارد، وتحقيق النتائج، والالتزام بمبادئ برامج الأمم المتحدة الخاصة بالمساعدات التنموية، وإحراز التقدم في مبادرة «توحيد الأداء». ويشمل ذلك توفير كافة الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد بغية تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحقيق نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢. يحظى الفريق القُطري للأمم المتحدة بدعم من فريق إدارة العمليات الذي يوفر له التوجيه بشأن الفعالية التشغيلية، وبدعم من فرق الأمم المتحدة

للاتصال والاعلام فيما يخصّ مسائل التواصل وشؤون الدعوة وحشد التأييد، وبدعم من فريق الرصد والتقييم لضمان أن إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يخضع لمبادئ ومعايير الإدارة المستندة إلى النتائج. ولتعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان والنوع الاجتماعي سيعين فريق الأمم المتحدة القطري رؤساء منظمات الأمم المتحدة كناشطين في قضايا حقوق الانسان والنوع الاجتماعي الذين سوف يحصلون على سلطة مفوضة من فريق الامم المتحدة القطري للمساءلة عن الالتزام والعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الانسان. وبالاضافة الى ذلك، سيتم تعين مناصر لاهداف التنمية المستدامة ضمن فريق الامم المتحدة القطري والذي سيقدم المشورة الى الفريق بشان عمل اكثر فعال واكثر اتساقاً في مجال اهداف التنمية المستدامة. وسيتم دعم الفريق القطري للامم المتحدة والمناصرين من خلال تشكل فرق عمل متخصصة عند الضرورة لمساعدتهم بالمخرجات مثل الاستعراض الدوري الشامل. وأخيرا، من أجل دعم فريق الامم المتحدة القطري لضمان الالتزام بمبادئ الادارة القائمة على النتائج في إدارة اطار عمل الامم المتحدة للتنمية المستدامة، وخاصة في مجال المتابعة والتقييم، سيقوم فريق الامم المتحدة القطري بتعيين خبير داخلي كمستشار في الادارة القائمة على النتائج.

سيتم تشكيل فريق معني بالنتائج لكلّ من مجالات النتائج الثلاثة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢. تتألف فرق النتائج من رؤساء وكالات الأمم المتحدة المعنية بالنتائج، وستكون مسؤولة عن توفير التوجيه الاستراتيجي العام لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ من خلال تطوير خطة عمل عالية المستوى ستشمل قائمة بمشاركة كافة وكالات الأمم المتحدة على مستوى المخرجات على مدار السنوات الثلاث (٢٠١٨-٢٠٢٢). وستكون الخطة عالية المستوى بمثابة الأساس لتحديد مبادرات البرامج المشتركة وإعداد التقارير حول إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ ككلّ. كما سيلتقي فريق النتائج فصليًا لتقييم التقدم المتحقق وتوجيه فريق إدارة البرنامج في مجال تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وترفع فرق النتائج تقاريرها إلى فريق الأمم المتحدة القُطري سنويًا على الأقل.

يتولّى فريق تنسيق البرامج بين الوكالات التنسيق الفني بشأن نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وسيعمل كجهاز تنفيذ لفرق النتائج الثلاثة. وتشمل عضوية الفريق النواب أو المسؤولين رفيعي المستوى عن البرامج أو الأشخاص في مراكز مكافئة من كافة وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة في البلد. وسيتولى فريق الأمم المتحدة القُطري تعيين رئيس فريق تنسيق البرامج على أن يكون اختياره من بين أعضاء فريق تنسيق البرامج. ولضمان سلاسة تدفق المعلومات، سينضم رؤساء فريق تنسيق البرامج إلى فريق الأمم المتحدة القُطري. بالإضافة إلى ذلك، سيعزز فريق تنسيق البرامج مبادئ «توحيد الأداء» عند تنفيذ مبادرات البرامج المشتركة التي سيشرف عليها، كما سيعزز اعتماد معايير موحّدة في إعداد البرامج، إلى جانب اقتراح الاستراتيجيات لاستقطاب الشركاء.

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة / كريستوفر هيروغ

ستتكون فرق البرامج/التنفيذ المشتركة وفقًا لمبادرات البرامج المشتركة التي تحددها فرق النتائج، على أن تشتمل عضويتها على الطاقم الفنّي من الوكالات المعنية بتنفيذ مبادرات البرامج المشتركة. وتتولى فرق البرامج المشتركة تمكين منظومة الأمم المتحدة في الأردن من تعزيز التماسك وتنسيق العمل لإنجاز العديد من نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ ودعم الشفافية والمساءلة. في الفصل الأخير من كلّ عام، ستضع فرق البرامج المشتركة خطط عمل مشتركة سنوية مفصّلة وإطار عمل ميزانية مشترك سنوي يوافق عليه فريق تنسيق البرامج. وتتكامل خطط العمل المخصصة لكلّ وكالة تابعة للأمم المتحدة مع خطط العمل السنوية لفرق البرامج المشتركة. وستتولّى فرق البرامج المشتركة مسؤولية رفع التقارير السنوية حول الأهداف المخطط لها والمؤشرات الواردة في خطط العمل السنوية، وتوفير مدخلات إلى تقرير إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢، بحسب تنسيق مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وسيتم إنشاء فرق البرامج المشتركة بشكل متواصل على مدار فترة تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ عندما تحدد فرق النتائج مبادرة مشتركة جديدة؛ على أن يقوم فريق تنسيق البرامج بمراجعة أداء فرق البرامج المشتركة سنويًا؛ ومن حق فريق تنسيق البرامج إيقاف فرق البرامج المشتركة بالتشاور مع فريق النتائج.

سيتم إنشاء المنصة الاستراتيجية الموسّعة متعددة الشركاء المعنية بالنمو المُنصف والشامل. ستهدف المنصّة لإظهار كيف تسهم الأمم المتحدة مساهمة كبيرة، من خلال نهج «توحيد الأداء»، في تحقيق نموّ منصف وشامل يشكّل أولويةً أساسيةً للبلد. كما تترجم هذه المنصة الميزة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى إسهام استراتيجي وهادف بغرض تحقيق أحد أهم الأهداف للحكومة في السنوات الخمس المقبلة ضمن أجندة الأردن واسعة النطاق والمتكاملة في مجالات التنمية والأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان والشؤون السياسية والأمنية. وستعتمد المنصة على آلية تمويلية، مثل صندوق قدرات الاستجابة الأردني الحالي التي يتم تكييفه لتلبية المتطلبات الخاصة للمنصة. وسترفع تقاريرها مباشرةً إلى اللجنة التوجيهية المشتركة لضمان المساءلة الكاملة أمام الحكومة وفريق الأمم المتحدة القُطري؛ على أن تتم مناقشة هيكل المنصة وتكوينها وغيرها من تفاصيل عملها بشكل أكثر عمقًا بين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القُطري.

إن فريق إدارة العمليات هو فريق مشترك بين الوكالات يضمّ أخصائيي العمليات من كافة وكالات الأمم المتحدة. والفريق مسؤول عن تطوير استراتيجية تسيير الأعمال وتنفيذها ورصدها، وعن الاتصال بفريق الأمم المتحدة القُطري لتناول المسائل التشغيلية التي تتطلب صناعة القرارات وتوجيه سياساتي على أعلى المستويات. يترأس فريق إدارة العمليات رئيس وكالة يقوم بتفويض مهمة التنسيق المتواصل لفريق إدارة العمليات إلى اختصاصي عمليات رفيع المستوى. تحظى استراتيجية تسيير الأعمال وخطط أعمالها السنوية بدعم من فرق الخدمات المشتركة داخل الوكالة/ فريق إدارة العمليات، وبدعم من إسهامات مشاركة التكلفة من جانب وكالات الأمم المتحدة والمقدمة إلى ميزانية الخدمات المشتركة الخاصة بفريق إدارة العمليات.

فريق الإعلام والاتصال هو جهاز مشترك بين الوكالات الأمم المتحدة ويتكون من جهات الاتصالات والمناصرة بين الوكالات. ويتولّى فريق الاتصالات الأممي مسؤولية تطوير استراتيجية الأمم المتحدة والأردن للاتصالات والمناصرة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وتنفيذها من خلال الأولويات المحددة في خطط العمل السنوية. ويقوم فريق الأمم المتحدة القُطري بمراجعة وإقرار استراتيجية الأمم المتحدة والأردن للاتصالات والمناصرة. يترأس فريق الاتصالات الأممي رئيسُ وكالة يكلّف أحد اختصاصيي الاتصالات بمهمة التنسيق المتواصل لفريق الاتصالات، ويرفع تقارير دورية إلى فريق الأمم المتحدة القُطري. تتكون مخصصات ميزانية خطط العمل السنوية من إسهامات مشاركة التكلفة من جانب وكالات الأمم المتحدة والمقدمة إلى ميزانية الاتصالات بالمنظمة الأممية. تستند استراتيجية الأمم المتحدة والأردن للاتصالات والمناصرة ٢٠١٨-٢٠٢٢ إلى أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وتنطلق من منظور أهداف التنمية المستدامة من أجل تحديد أولويات خطة العمل وموضوعها في أي عام من الأعوام.

المخاطر والافتراضات

المخاطر	
سياسية	• تغيير الأوليات بشكل مستمر بسبب إعادة تشكيل الحكومة. • نقص الثقة والمشاركة العامة في الحياة السياسية. • محدودية فرص الحصول على المعلومات وحرية التعبير. • محدودية المساحة المعطاة للمجتمع المدني. • تقلّص مساحات الحوار وانعزال جهود المناصرة بين دوائر المجتمع المدني.
الأمن	• تدهوّر الوضع الأمني في الأردن. • الأوضاع في الدول المحطية بالأردن لا تزال غير مستقرّة ولا يمكن توقعها. • لا يزال انعدام الاستقرار في الأردن مسيطرًا في ظلّ المشاكل المحدقة بالمنطقة.
مؤسساتية	• ستستمر الأزمة دون الإقليمية المطولة والمتكررة في ممارسة الضغوط على أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. • ارتفاع معدّل الدوران الوظيفي بين طاقم العمل الحكومي. • انخفاض عدد الموظفين المتعلمين جيدًا وأصحاب المهارات العالية على المستويين الوطني والمحلي.
إدارية	• العجز عن رصد/متابعة الإنجازات نحو تحقيق الأهداف المحددة نتيجة غياب السجلات/البيانات المحدثة لدى بعض الوكالات.
إنسانية	• زيادة قابلية التضرر نتيجة السكان الوافدين من دول الجوار. • احتمال فرض قيود على دخول اللاجئين إلى الأراضي وحصولهم على الخدمات.
مالية	• قد لا تملك الحكومة موارد مالية كافية لتلبية المتطلبات والأولويات المتضاربة في إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. • خطر القيود على القدرات والميزانية على المستويات المحلية. • تدبير حكومة الأردن مخصصات مالية كافية لدعم عملية الإصلاح التشريعي. • إعاقة القيود على الميزانية لجهود التخفيف من حدّة الفقر. • الوضع المبهم للصناديق العالمية المعنية بالتنمية الاقتصادية الدولية.
اقتصادية	• بيئة ريادة الأعمال لا تزال غير داعمة بما فيه الكفاية.
اجتماعية	• خطر بقاء الشباب مهمشين سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. • ازدياد عدد السكان نتيجة النموّ الطبيعي وتدفق اللاجئين. • استمرار العادات والسلوكيات الاجتماعية التي تميّز ضدّ المرأة.
بيئية	• المزيد من تدهور الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً في الأردن، نتيجة التغير المناخي مثلاً، بما يشمل قطع الغابات والتصحر وازدياد شحّ المياه وفقدان التنوع البيولوجي. كلّ هذه العوامل وغير من العوامل المتصلة تشكّل عائقًا ضخمًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشراكة	• إن التزامات الجهات المانحة تجاه الأردن مشجعةٌ إلا أنه يتوقع أن تؤثّر المتغيرات الخارجية على توفر الموارد المالية. • قد لا يتم الوفاء/الوفاء الكامل بالتزامات الحكومة والمجتمع الدولي الواردة في خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ووثيقة "العقد مع الأردن". • الوكالات/الشركاء المنفذون غير قادرين على إدارة الأموال بشكل فعّال، مثل ارتفاع تكلفة المعاملات، والأنظمة المالية غير الفعّالة، وغيرها. • التحديات التي يواجهها التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والجهات الحكومية مما يؤدي إلى ازدواجية الجهود وحصول ثغرات.
برنامجية	• الطلب على المساعدة القانونية يتجاوز المعروض. • الافتقار إلى المخصصات المالية الملائمة لتحقيق الإصلاحات التشريعية في مجال حقوق المرأة (والتأخير الناجم عن ذلك).

الافتراضات

سياسية	• تدعم حكومة الأردن بالكامل مهمة الأمم المتحدة بشكل عام وبالأخص جهودها التنموية في البلد. لذلك، من المتوقع أن يتم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشكل سلس مع امتلاك الحكومة له بالكامل ومشاركتها فيه.
اقتصادية	• سيوفر استقرار الوضع الأمني والاقتصادي انطلاقة لتمكين المرأة اقتصاديًا.
مالية	• توفُّر الأموال: لا يزال الأردن على قائمة المساعدات التنموية الدولية ويستمر في الحصول على التمويل اللازم لإطلاق مبادرات تنموية تساهم في الوقت نفسه في تحسين قدرة الشعب الأردني على الصمود. • الاستخدام السليم للأموال: من المتوقع أن تخضع الحكومة والسلطات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية للمساءلة بشأن الأموال المقدّمة لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
الشراكة	• ستستمر الحكومة في التعاون عن كثب وبفعالية مع الأطراف المؤثرة الوطنية والدولية لتلبية حاجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة المتأثرة بالأزمة. • سيتم تحقيق التزامات المجتمع الدولي لدعم خطة استجابة الأردن. • التزام المجتمع المدني والقطاع الخاص: يساهم الشركاء غير الحكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص مساهمة فاعلة في خطة ما بعد 2030، وأهداف التنمية المستدامة، ويلتزمون بمشاركة الأمم المتحدة في السعي لتحقيق نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
برنامجية	• يلتزم صنّاع السياسة والمؤسسات الوطنية والمحلية بحماية الكوكب من التدهور.
إدارية	• إتاحة البيانات الدقيقة.

ملحق أ. إطار عمل النتائج والموارد - إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢ [٤٣]

الأولوية الاستراتيجية ١: تعزيز قوة المؤسسات

أولويات أو أهداف التنمية الوطنية: رؤية الأردن ٢٠٢٥ - حكومة ذات كفاءة وفعالية، مجتمع آمن ومستقر

أهداف التنمية المستدامة: جميع أهداف التنمية المستدامة الـ١٧

النتيجة	المؤشرات	خطّ الأساس	الأهداف	وسائل التحقق/ مصدر البيانات
النتيجة ١: المؤسسات في الأردن على المستويين الوطني والمحلي أكثر استجابةً وشموليةً ومساءلةً وشفافيةً وقدرةً على الصمود.	١,١ نسبة السكان الراضين عن التجربة الأخيرة مع الخدمات العامة	٣٥٪ استنادًا إلى مسح أجراه معهد إندبندنت ريبابلكان إنستيتيوت	٢٨٪	دراسة استقصائية للتصورات مدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	١,٢ وجود أنظمة وظيفية لمتابعة والإعلان عن المخصصات العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	وجود منظومة متابعة على المستوى الوطني	وجود منظومة متابعة على المستوى اللامركزي (المحافظة)	وزارة المالية/دائرة الموازنة العامة
	١,٣ ترتيب الأردن على مؤشر مدركات الفساد ومنظومة الموازنة المفتوحة	الفساد ١٧٦/٥٧ (٢٠١٦)	الحفاظ على المرتبة ٥٧	مؤشر مدركات الفساد
	١,٤ وجود استراتيجيات وطنية ومحلية للحدّ من مخاطر الكوارث	لا يوجد إلا مشروع استراتيجية وستتم مراجعته وتعديله بشكل مدروس	استراتيجية وطنية موحّدة واستراتيجيتان محليتان	الهيئة الوطنية للكوارث
	١,٥ عدد القوانين والسياسات المعتمدة و/ أو المعدّلة بما يتوافق مع المعايير والاتفاقيات الدولية/ الأممية	قانونان (قانون الأحداث وقانون العنف الأسري)، ٦ قوانين محلية (قانون الأحداث)	قانون إضافي واحد (قانون الطفولة والقانون الجزائي)، ٨ قوانين محلية (٤ قوانين عنف أسري و٤ قوانين طفولة)	منظمة يونيسيف حول اتفاقية حقوق الطفل
		مراسيم وزارية بشأن العمل (٧ في غضون الـ١٢ شهرًا الماضية)	يحدد لاحقًا	منظمة العمل الدولية عن اتفاقيات العمل
		مذكرة تفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٩٨، وتعديلاتها عام ٢٠١٤ تعليمات إدارية من طرف وزارة الداخلية	تشريع وطني يتناول وضع اللاجئين وطالبي اللجوء في الأردن	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين
		٣ قوانين وأنظمة (تعديلات القانون الجزائي، قانون الحماية من العنف الأسري، نظام ساعات العمل المرنة)	قانون العنف الأسري، القانون المحلي حول أمر الحماية، القانون الجزائي، قانون الجنسية، قانون الأحوال الشخصية	هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
		قانون مكافحة الاتجار بالبشر، القانون رقم ٩، ٢٠٠٩. بما يتفق مع بروتوكول باليرمو المعتمد في عام ٢٠٠٩ ويخضع حاليًا للمراجعة	المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وترجمتها إلى قانون وطني	المنظمة الدولية للهجرة حول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

الشركاء المحتملون	إطار عمل الميزانية المشترك متوسط المدى (بالدولار الأميركي)		
	المجموع	من المتوقع توفيره	من المنتظر تدبيره (فجوة التمويل)
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الزراعة، وزارة المياه والري، وزارة البيئة؛ وزارة الخارجية، وزارة العمل؛ وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الشباب، وزارة الداخلية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامة - دار الإفتاء؛ وزارة المالية، وزارة الشؤون البلدية، وزارة الثقافة، وزارة السياحة والآثار، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة العدل، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، المؤسسة التعاونية الأردنيه، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، البرنامج الوطني لمكافحة السلّ والبرنامج الوطني لمكافحة فيروس العوز المناعي البشري، القوات المسلحة الأردنية، وحدة مكافحة الاتجار بالبشر، دائرة الإحصاءات العامة، اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مراكز الأميرة بسمة للشباب، مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك الحسين، الشبكة القانونية للنساء العربيات، اتحاد المرأة الأردنية، المركز الوطني لحقوق الإنسان؛ اللجنة الانتخابية المستقلة؛ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد؛ اللجان الوزارية للامركزية الإدارية؛ دائرة الآثار، محمية آثار البتراء، منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة؛ معهد صحة العائلة، جمعية العون الصحي الأردنية، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، مديرية شؤون اللاجئين السوريين؛ المجلس الصحي العالي، المجلس الأعلى للسكان، مديرية الأمن العام، الصندوق الوطني للمعونة، صندوق الزكاة؛	٧٧٤,٩٢٧,٩٩٦ دولار أمريكي ٢٢,٨٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ١٣,٥٥٠,٠٠٠ منظمة العمل الدولية ١,٣٨٩,٣٣٥ منظمة الهجرة الدولية ١٧,٣٠٢,٣١١ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٥,٧٢٦,٣٥٠ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٣,٥٠٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ٥٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٦٩,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٣,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٦,٠٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١٢٣,٠٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٨,٥٦٠,٠٠٠ برنامج الأغذية العالمي ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي	١٨٩,٠٧٤,٧٦٤دولار أمريكي ٤,٤٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٨,١٠٠,٠٠٠ منظمة العمل الدولية ٨٨٩,٣٣٥ منظمة الهجرة الدولية ٤,٤٩٩,٠٧٩ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ١٠,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٢,٦٠٦,٣٥٠ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٥٠٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١١,٠٠٠,٠٠٠ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٥٨,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٢,٥٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٤٢,٠٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٤,٢٨٠,٠٠٠ برنامج الأغذية العالمي ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي	٥٨٥,٨٥٣,٢٣٢ دولار أمريكي ١٨,٤٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٥,٤٥٠,٠٠٠ منظمة العمل الدولية ٥٠٠,٠٠٠ منظمة الهجرة الدولية ١٢,٨٠٣,٢٣٢ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٣,١٢٠,٠٠٠منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ٣,٠٠٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٥٩,٠٠٠,٠٠٠ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣١١,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة د,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٣,٥٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٨١,٦٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٤,٢٨٠,٠٠٠ برنامج الأغذية العالمي ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي

٤٣ تُظهر الأهداف والمؤشرات المحددة الواردة في إطار عمل النتائج والموارد أن كافة المؤشرات مُصنّفة بحسب النوع الاجتماعي والعمر والموقع والمجموعات المستضعفة، بهدف قياس التقدم المحقق في هذه الجوانب بشكل خاص. وسيتم تطبيق مستويات تصنيف أخرى حين يلزم ذلك، بما يشمل التصنيف على أساس القطاع. ويتوافق ذلك مع «نهج قابلية التضرر» الذي يعتمده إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة ٢٠٣٠ الداعية إلى حقوق «عدم ترك أي أحد خلف الركب» و«مساعدة الأكثر تأثرًا أولاً». وقد سعت الأمم المتحدة حيثما أمكن إلى تبني مؤشرات وأهداف في الخطط الوطنية أو في الخطط التي تتضمنها أطر رصد أهداف التنمية المستدامة المتوفرة دوليًا.

ملحق أ. إطار عمل النتائج والموارد - إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٨-٢٠٢٢

النتيجة	المؤشرات	خطّ الأساس	الأهداف	وسائل التحقق/ مصدر البيانات	
		قانون الصحة العامة	عديل مواد الصحة العقلية في قانون الصحة العامة	اتفاقية الصحة العقلية، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (وقع الأردن على الاتفاقية عام ٢٠٠٧ وصادق عليها في ٢٠٠٨)	
			تعديل مواد مكافحة التبغ في قانون الصحة العامة	الاتفاقية الإطار عملية بشأن مكافحة التبغ (وقع الأردن على الاتفاقية عام ٢٠٠٤ وصادق عليها في ٢٠٠٥)	
			تعديل مواد الأمن الصحي في قانون الصحة العامة	اللوائح الصحية الدولية (تبناها الأردن في ٢٠٠٥)	

© مفوضية شؤون اللاجئين / محمد حواري

الشركاء المحتملون	إطار عمل الميزانية المشترك متوسط المدى (بالدولار الأميركي)		
	المجموع	من المتوقع توفيره	من المنتظر تدبيره (فجوة التمويل)
المجلس القضائي، وزارة الداخلية/ مديرية الأمن العام إلى جانب كافة الأجهزة الأمنية والحدودية الأخرى ذات الصلة وجهاز الجمارك، البرلمان، ملتقى البرلمانيات الأردنيات، مجالس المحافظات، البلديات، أمانة عمان الكبرى؛ القطاع الخاص؛ المنظمات غير الحكومية؛ المنظمات غير الحكومية الدولية؛ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			

الأولوية الاستراتيجية ٢: مواطنون متمكنون

أولويات أو أهداف التنمية الوطنية: رؤية الأردن ٢٠٢٥ - مواطنون منتمون ومشاركون، مجتمع آمن ومستقر

أهداف التنمية المستدامة:

- هدف التنمية المستدامة ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- هدف التنمية المستدامة ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- هدف التنمية المستدامة ٣: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- هدف التنمية المستدامة ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
- هدف التنمية المستدامة ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- هدف التنمية المستدامة ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
- هدف التنمية المستدامة ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- هدف التنمية المستدامة ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

النتيجة	المؤشرات	خطّ الأساس	الأهداف	وسائل التحقق/ مصدر البيانات
النتيجة ٢: **شعب، ولا سيما المتضررين، يبادر بالمطالبة بحقوقه ويؤدي مسؤولياته تجاه تحسين الأمن البشري والقدرة على الصمود.**	٢,١ مؤشر التنمية الشبابية	٠,٥٨٦ في المرتبة ١١٤	يحدد لاحقًا	مؤشر وتقرير التنمية الشبابية العالمية
	٢,٢ مشاركة المرأة في القوة العاملة	١٤٪ (٢٠١٧)	١٨٪	دائرة الإحصاء
	متوسط العمر المتوقع	٧٣,٢	٧٥	التقرير الإحصائي السنوي الصادر عن دائرة الإحصاء
	٢,٤ معدّل الزيجات المبكرة	٣,٧٪ من الفتيات بين ١٣ و١٧ سنة، ٢٪ من الفتيات الأردنيات، ١٣٪ من الفتيات السوريات ضمن الفئة العمرية (تعداد عام ٢٠١٥)	يحدد لاحقًا	دائرة الإحصاءات العامة
	٢,٥ معدّل عمالة الأطفال	ينخرط ٧٥,٩٨٢ طفل في أنشطة اقتصادية (٢٠١٦)	يحدد لاحقًا	المسح الوطني حول عمالة الأطفال
	٢,٦ العدد الأقصى من اللاجئين الذين يستفيدون من برامج الشراكة	--	يحدد لاحقًا	قاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
	٢,٧ اعتبار الناس (بمن فيهم اللاجئين) أن العنف الأسري مقبول	سيتم تحديده بناء على معلومات من ٢٠١٧ قريباً	يحدد لاحقًا	مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن مشمول في خطة الرصد والتقييم (صندوق الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

الشركاء المحتملون	إطار عمل الميزانية المشترك متوسط المدى (بالدولار الأميركي)		
	المجموع	من المتوقع توفيره	من المنتظر تدبيره (فجوة التمويل)
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الزراعة، وزارة المياه والري، وزارة البيئة؛ وزارة الداخلية؛ وزارة التنمية الاجتماعية؛ وزارة الصحة، وزارة العمل؛ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، التعليم لأجل التوظيف الأردنية، مؤسسة غلاكسي، مركز تطوير الأعمال؛ شبكة موظفي الصحة المجتمعية والفريق المتنقل، المؤسسة التعاونية الأردنيه، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، معهد صحة العائلة، جمعية العون الصحي الأردنية، المجلس الأعلى للسكان، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المركز الوطني لحقوق الإنسان؛ دائرة الإحصاءات العامة؛ مؤسسة التدريب المهني، الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب؛ البديات؛ المحافظات؛ البرلمان؛ المنظمات غير الحكومي، المنظمات غير الحكومية الدولية؛ القطاع الخاص؛ المؤسسات الأكاديمية؛	٢,٤٦٧,٢٢٢,٦٦٤ دولار أمريكي ١١,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ١٣,٦٠٠,٠٠٠ منظمة العمل الدولية ٤,٠٥٨,٣٢٧ منظمة الهجرة الدولية ١٧,٤٤٠,٨٧٢ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ١,٢١١,٩٤٥,٩٥٥ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٤٦,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٤٤٣,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٤٩,٩٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٩١٧,٨٣٤,٥١٠ برنامج الأغذية العالمي ١٥,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي	٦٣٥,٠٠٨,٠١٦ دولار أمريكي ١,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٨,١٥٠,٠٠٠ منظمة العمل الدولية ٥٧٧,٢٢٧ منظمة الهجرة الدولية ٥,١٧١,٦٤٥ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٥,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٨٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٤٢,٨٦٨,٨٨٩ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١,٥٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٤٤٣,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٨٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٤٥٨,٩١٧,٢٥٥ برنامج الأغذية العالمي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي	١,٨٣٢,٢١٤,٦٤٨ دولار أمريكي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٥,٤٥٠,٥٠٠ منظمة العمل الدولية ٣,٤٨١,١٠٠ منظمة الهجرة الدولية ١٢,٢٦٩,٢٢٧ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٤,٤٢٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ١,٠٦٩,٠٧٧,٠٦٦ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٤٤,٥٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٤٩,١٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٤٥٨,٩١٧,٢٥٥ برنامج الأغذية العالمي ٥,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي

الأولوية الاستراتيجية ٣: تحسين الفرص

أولويات أو أهداف التنمية الوطنية: رؤية الأردن ٢٠٢٥ - قطاع خاص ديناميكي ومنافس عالميًا، مواطنون منتمون ومشاركون

- أهداف التنمية المستدامة:
- هدف التنمية المستدامة ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- هدف التنمية المستدامة ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- هدف التنمية المستدامة ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
- هدف التنمية المستدامة ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- هدف التنمية المستدامة ١٦: تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء
- أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة

النتيجة	المؤشرات	خطّ الأساس	الأهداف	وسائل التحقق/ مصدر البيانات
النتيجة ٣: تحسين فرص المشاركة الشاملة للمقيمين بالأردن في الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية.	٣,١ نسبة مقاعد النساء في البرلمان الوطني والمجالس المحلية المنتخبة.	الانتخابات البرلمانية ٢٠١٦ - ١٥,٤٪ الانتخابات البلدية واللامركزية ٢٠١٦: النساء المنتخبات لمنصب رؤساء بلديات: ٠٪ النساء المنتخبات للمجالس اللامركزية: ١٠,٨٪ النساء المنتخبات للمجالس المحلية: ١٢,٩٪ النساء الفائزات بمقاعد في المجالس البلدية: ٤١,٨٪	الانتخابات البرلمانية ٢٠٢٠ - ٣٠,٤٪ الانتخابات البلدية واللامركزية ٢٠٢٠: النساء المنتخبات لمنصب رؤساء بلديات: ٣٠٪ النساء المنتخبات للمجالس اللامركزية: ٣٠٪ النساء المنتخبات للمجالس المحلية: ٣٠٪ النساء الفائزات بمقاعد في المجالس البلدية: ٥٠٪	اللجنة الانتخابية المستقلة
	٣,٢ نسبة إقبال الناخبين على الانتخابات الوطنية والمحلية	• الانتخابات البرلمانية ٢٠١٦: ٣٦,١٪ من الناخبين المسجلين. • نسبة إقبال النساء: ٣٢,٧٪ من الناخبات المسجلات نسبة إقبال الشباب: ٣٧,٩٪ من الناخبين المسجلين بين ١٨-٢٤ عامًا • الانتخابات المحلية ٢٠١٧: إجمالي نسبة الإقبال: ٣١,٧٪ من الناخبين المسجلين. • نسبة إقبال النساء: ٢٨,٧٪ من الناخبات المسجلات نسبة إقبال الشباب: ٣٣,٣٪ من الناخبين المسجلين بين ١٨-٢٤ عامًا	الانتخابات البرلمانية ٢٠٢٠: الانتخابات: ٤٥٪ من الناخبين المسجلين. نسبة إقبال النساء: ٣٨٪ من الناخبات المسجلات نسبة إقبال الشباب: ٤٢٪ من الناخبين المسجلين بين ١٨-٢٤ عامًا الانتخابات المحلية ٢٠٢١: إجمالي نسبة الإقبال: ٣٩٪ من الناخبين المسجلين نسبة إقبال النساء: ٣٥٪ من الناخبات المسجلات نسبة إقبال الشباب: ٣٨٪ من الناخبين المسجلين بين ١٨-٢٤ عامًا	اللجنة الانتخابية المستقلة، دائرة الإحصاءات العامة

الشركاء المحتملون	إطار عمل الميزانية المشترك متوسط المدى (بالدولار الأميركي)		
	المجموع	من المتوقع توفيره	من المنتظر تدبيره (فجوة التمويل)
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الزراعة، وزارة المياه والري، وزارة البيئة؛ وزارة الداخلية وزارة التنمية الاجتماعية؛ وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة الداخلية؛ اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، التعليم لأجل التوظيف الأردنية، مؤسسة غلاكسي، مركز تطوير الأعمال؛ شبكة موظفي الصحة المجتمعية والفريق المتنقل، المؤسسة التعاونية الأردنيه، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، معهد صحة العائلة، جمعية العون الصحي الأردنية، المجلس الأعلى للسكان، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، المركز الوطني لحقوق الإنسان؛ دائرة الإحصاءات العامة؛ مؤسسة التدريب المهني، الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب؛ البديات؛ المحافظات؛ البرلمان؛ المنظمات غير الحكومي، المنظمات غير الحكومية الدولية؛ القطاع الخاص؛ المؤسسات الأكاديمية؛	٢,٤٦٧,٢٢٢,٦٦٤ دولار أمريكي ١١,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ١٣,٦٠٠,٠٠٠ منظمة العمل الدولية ٤,٠٥٨,٣٢٧ منظمة الهجرة الدولية ١٧,٤٤٠,٨٧٢ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٥,٠٠٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ١,٢١١,٩٤٥,٩٥٥ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٤٦,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٤٤٣,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٤٩,٩٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٩١٧,٨٣٤,٥١٠ برنامج الأغذية العالمي ١٥,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي	٦٣٥,٠٠٨,٠١٦ دولار أمريكي ١,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٨,١٥٠,٠٠٠ منظمة العمل الدولية ٥٧٧,٢٢٧ منظمة الهجرة الدولية ٥,١٧١,٦٤٥ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٥,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٨٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٤٢,٨٦٨,٨٨٩ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١,٥٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٤٤٣,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٨٠٠,٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٤٥٨,٩١٧,٢٥٥ برنامج الأغذية العالمي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي	١,٨٣٢,٢١٤,٦٤٨ دولار أمريكي ١٠,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٥,٤٥٠,٥٠٠ منظمة العمل الدولية ٣,٤٨١,١٠٠ منظمة الهجرة الدولية ١٢,٢٦٩,٢٢٧ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٤٤,٤٢٠,٠٠٠ صندوق الأمم المتحدة للسكان ١,٠٦٩,٠٧٧,٠٦٦ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ١٤٤,٥٠٠,٠٠٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة ٠ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ٤٩,١٠٠,٠٠٠ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٤٥٨,٩١٧,٢٥٥ برنامج الأغذية العالمي ٥,٠٠٠,٠٠٠ منظمة الصحة العالمي

النتيجة	المؤشرات	خطّ الأساس	الأهداف	وسائل التحقق/ مصدر البيانات
	٣,٣ مؤشر حرية الصحافة	١٨٠/١٣٨ (٢٠١٧)		مؤشر حرية الصحافة العالمي
	٣,٤ معدل العمالة	٣٠,٥٪ (٢٠١٦) النساء فوق سن الـ١٥ ١٠٪ حصة الشباب ١٦,٧٪	٣٥٪ النساء - ١٥٪ الشباب	دائرة الإحصاءات العامة
	٣,٤ نسبة الشباب العاطلين عن العمل وغير المنخرطين في التعليم أو التدريب	٢١,٦٥٪ (٢٠١٦)	١٧٪	مسح البطالة والعمالة من إعداد دائرة الإحصاءات العامة
	٣,٥ عدد اتفاقيات المفاوضة الجماعية على مستوى القطاعات	٦	١٢	وزارة العمل
	٣,٦٪ من اللاجئين السوريين الشباب المسجلين العاطلين عن العمل وغير المنخرطين في التعليم أو التدريب	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا	مسح القوة العاملة
	٣,٧ عدد المستفيدين من مبادرات وثيقة "العقد مع الأردن"	يحدد لاحقًا	يحدد لاحقًا	وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الشركاء المحتملون	إطار عمل الميزانية المشترك متوسط المدى (بالدولار الأميركي)		
	المجموع	من المتوقع توفيره	من المنتظر تدبيره (فجوة التمويل)
	٣,٩٥١,٦٣١,٤١٣ دولار أمريكي	٩٨٦,٥٩٣,٢١٣ دولار أمريكي	٢,٩٦٥,٠٣٨,٢٠٠ دولار أمريكي

الملحق ب: محسوبة التكاليف للرصد، والتقييم، ورفع التقارير

إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (أو ما يكافئه) النتيجة والمخرجات	المسمى	الشركاء	الوكالة الرئيسية	النوع	
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتائج ١، و٢، و٣	التقييم متوسط المدى لإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الأردن: المؤسسة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وكالات الأمم المتحدة	المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية	التقييم البنائي	
تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة النهائي	تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة النهائي	وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وكالات الأمم المتحدة	المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية	التقييم النهائي	
ستتولى وستدعم وكالات الأمم المتحدة مهام جمع البيانات الرئيسية في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢					
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتيجة ١	حوكمة قطاع الصحة	وزارة الصحة	منظمة الصحة العالمية	دراسة	
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتيجة ١	بناء القدرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	يحدد لاحقًا	بناء القدرات	
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتيجتان ١، و٢	مسح المغذيات الدقيقة	وزارة الصحة	يونيسيف، برنامج الأغذية العالمي	مسح	
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتيجة ٢	البحوث التشاركية الطولية مع المراهقين	معهد التنمية الخارجية/ برنامج النوع الاجتماعي والمراهقين: أدلة عالمية	يونيسيف	البحث	
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتيجة ٢	مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن	دائرة الإحصاءات العامة	صندوق الأمم المتحدة للسكان/ يونيسيف	مسح	
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتيجتان ١، و٢	مسح الأمراض غير المنقولة	وزارة الصحة	منظمة الصحة العالمية	مسح	
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتيجتان ١، و٢	حالة الاستثمار في الاتفاقية الإطار عملية بشأن مكافحة التبغ	وزارة الصحة	الاتفاقية الإطار عملية بشأن مكافحة التبغ/ منظمة الصحة العالمية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دراسة	
إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة - النتيجتان ١، و٢	حالة الاستثمار في الأمراض غير المنقولة	وزارة الصحة	الاتفاقية الإطار عملية بشأن مكافحة التبغ/ منظمة الصحة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ يونيسيف	دراسة	

التاريخ المخطط للإنجاز	التكلفة المقدرة	مصدر التمويل المؤقت
شباط/فبراير ٢٠٢٠	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	
تموز/يوليو ٢٠٢١	١٠٠,٠٠ دولار أمريكي	
كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي	
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣٠	٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	
أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨	١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤	لا يوجد (مساهمة فنية)	
أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨	١,٤٥٩,٠٠٠ دولار أمريكي	
أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨	٧٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي	
شباط/فبراير ٢٠١٨	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	
نيسان/أبريل ٢٠١٩	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي	

© منظمة الصحة العالمية / الأردن

الملحق ج. الإطار عمل القانوني

الشراكات والقيم والمبادئ

حيث إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (المشار إليها فيما يلي بهذه الوثيقة باسم «الحكومة») قد أبرمت ما يلي:

أ) حيث إن الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المشار إليه فيما يلي بهذه الوثيقة باسم البرنامج الإنمائي) قد أبرما اتفاقًا أساسيًا ينظّم مساعدات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للبلد (اتفاق المساعدة الأساسي الموحّد (SBAA)) وتمّ توقيعه من الطرفين في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ وبموجب المادة ١، الفقرة ٢ من اتفاق المساعدة الأساسي الموحّد، ستُقدم مساعدات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكومة على أن يتم توفيرها وتلقيها بما يتفق مع القرارات السارية الصادرة عن أجهزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المختصة، وستخضع إلى توفّر التمويل الضروري لدى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي. وبشكل خاص، وافق القرار رقم ٢٠٠٥/١ الصادر في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اللوائح والقواعد المالية الجديدة، إلى جانب التعريفات الجديدة «للإجراء» و«التنفيذ» بما يمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تنفيذ إجراءات البرمجة القُطرية المشتركة الجديدة التي أسفرت عنها مبادرة التبسيط والتنسيق من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. في ضوء هذا القرار، فإن إطار عمل الأمم المتحدة هذا للمساعدة الإنمائية إلى جانب خطة العمل (التي تشكّل جزءًا من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وستُدمج به بالإشارة إليها) المقررة بموجبه يشكلان معًا وثيقة المشروع بحسب المشار إليه في اتفاق المساعدة الأساسي الموحّد.

ب) مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، اتفاق تعاون أساسي مبرم بين الحكومة واليونيسيف في ٣٠ حزيران/يونيو عام ١٩٩٩.

ج) أُبرمت مذكرة التفاهم بين المملكة الأردنية الهاشمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ١٩٩٨ وتعدّلت في عام ٢٠١٤. وتحدد هذه المذكرة المعايير الأساسية للتعاون بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة الأردن حيال قضية اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد أصبحت مذكرة التفاهم هذه الإطار عمل القانوني التي يتم بموجبه التعامل مع اللاجئين ومعالجة أوضاعهم في الأردن.

د) مع برنامج الأغذية العالمي، اتفاق أساسي بشأن المساعدات من برنامج الأغذية العالمي، وقد تم توقيع الاتفاق من الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي في ٢٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٨.

هـ) إن الاتفاق الأساسي المُبرم بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٦ («الاتفاق الأساسي») - مع تغيير ما يلزم تغييره - يسري على أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفيه. إن إطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى جانب أي خطة عمل مُبرمة بموجبه - والتي تشكّل جزءًا من الإطار عمل وستُدمج به بالإشارة إليها - يشكلان معًا وثيقة المشروع بحسب المُشار إليه في الاتفاق الأساسي.

و) مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، تم التوصل إلى اتفاق بموجب تبادل الرسائل بين المنظمة وحكومة الأردن لافتتاح مكتب لمنظمة الفاو بالأردن في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ز) مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (المشار إليها فيما يلي بهذه الوثيقة باسم «اليونسكو»)، تم إبرام «اتفاق البلد المضيف» بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية واليونسكو في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ بشأن اعتماد مكتب اليونسكو في عمّان كمكتب وطني، وبشأن المواد التالية: ١) الشخصية القانونية للمنظمة، ٢) مقرّ المكتب، ٣) الوصول إلى مقرّ المكتب، ٤) ترتيبات الاتصالات، ٥) الممتلكات والتمويل والموجودات، ٦) التسهيلات والامتيازات والحصانات الدبلوماسية، ٧) المسؤولون والخبراء، ٨) تصاريح المرور، ٩) مساهمة الحكومة، ١٠) تسوية النزاعات، ١١) الأحكام الختامية.

ح) مع المنظمة الدولية للهجرة، أُبرم اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمنظمة الدولية للهجرة حول الوضع القانوني للمنظمة وامتيازاتها وحصاناتها في الأردن في ٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

ط) مع منظمة الصحة العالمية (يُشار إليها في هذه الوثيقة باسم «منظمة الصحة»)، تمّ التوقيع على اتفاق أساسي بين المنظمة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتوفير المساعدة الاستشارية التقنية في ١٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٠؛

ي) مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تم إبرام اتفاق «البلد المضيف» بين المكتب الأممي والحكومة في ١٠ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٨.

ك) فيما يخصّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمّ التوقيع على اتفاق المساعدة الأساسي الموحّد بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، وهو يسري - مع تغيير ما يلزم تغييره - على أنشطة البرنامج وموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ل) اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أن تطبقا على البرنامج الراهن - مع تغيير ما يلزم تغييره - أحكام اتفاق المساعدة الأساسي الموحّد المُوقّع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة ودخل حيز النفاذ في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦.

م) لكافة الوكالات: ستُقدّم المساعدات إلى الحكومة على أن يتم توفيرها وتلقيها بما يتفق مع القرارات السارية الصادرة عن الهياكل الحاكمة لوكالات منظومة الأمم المتحدة المختصة.
ستتم قراءة وتفسير وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فيما يتعلق بكلّ وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما يتّفق ويتّسق مع الاتفاق الأساسي المُوقّع بين وكالة منظومة الأمم المتحدة المعنية والحكومة المضيفة.

© اليونيسف / كريستوفر هيروغ

ترتيبات إدارة المشاريع والمساءلة

سيتم تنفيذ البرنامج على المستوى الوطني على أن تتولّى وزارة التخطيط والتعاون الدولي (الجهة الحكومية المنسِّقة) المسؤولية التنسيقية كاملة. وبالملحق أسماء الجهات الحكومية المنسِّقة لكلّ برنامج من برامج وكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية. وستتولى وزارات الحكومة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة تنفيذ أنشطة البرنامج. وسيتم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال إعداد خطط العمل المشتركة[٤٤] و/أو خطط العمل الخاصة بالوكالات ووثائق المشاريع بحسب الضرورة، والتي تصف النتائج المحددة المنتظر تحقيقها، وستشّكل اتفاقًا حول استخدام الموارد بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وكلّ شريك منفِّذ بحسب الضرورة. وبقدر المستطاع، ستستخدم وكالات منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها الحدّ الأدنى من الوثائق اللازمة، بالأخص إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الموقّع وخطط العمل المشتركة أو خطط العمل بين الوكالات ووثائق المشاريع الموقّعة، من أجل تنفيذ مبادرات البرامج. ولكن عند اللزوم وبحسب الأصول، يمكن إعداد وثائق المشاريع باستخدام النصّ المعني - من بين أمور أخرى - الوارد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطط العمل المشتركة أو خطط العمل الخاصة بالوكالات و/أو وثائق المشاريع[٤٥].

بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة التي تعتمد النهج المنسّق للتحويلات النقدية، تكون المواد التالية إلزاميةً[٤٦]:

يمكن أن تقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة بالتحويلات النقدية لصالح الأنشطة المُفضّلة في خطط العمل باستخدام الوسائل التالية:

أ. تحويل النقود إلى (المؤسسة الوطنية) لإرسالها إلى الشريك المنفِّذ:

ب. قبل بدء الأنشطة (تحويل نقدي مباشر) أو

ج. بعد اتمام الأنشطة (التعويض).

د. الدفع المباشر للبائعين أو الأطراف الثالثة مقابل الالتزامات التي يتكبدها الشركاء المنفِّذون على أساس الطلبات التي يوقعها المسؤول المعيّن من طرف الشريك المنفِّذ.

هـ. الدفع المباشر للبائعين أو الأطراف الثالثة مقابل الالتزامات التي تتكبدها وكالات منظومة الأمم المتحدة لدعم الأنشطة المتفق عليها مع الشركاء منفِّذين.

عند إجراء تحويلات نقدية إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ستحوِّل الوزارة هذه النقود فورًا إلى الشريك المنفِّذ.

يكون طلب التحويلات النقدية المباشرة والإفراج عنها لصالح البرامج التي لا تتجاوز مدة تنفيذها ثلاثة أشهر. يتمّ طلب التعويضات والإفراج عنها لتغطية النفقات الموافق عليها سابقًا على أساس فصلي أو بعد إتمام الأنشطة. وإن وكالات منظومة الأمم المتحدة غير ملزمة بالتعويض عن نفقات الشريك المنفِّذ التي تتجاوز المبالغ الموافق عليها مُسبقًا.

بعد إنجاز أي نشاط، يجب إعادة أي أرصدة متبقية أو برمجتها بموجب اتفاق مشترك بين الشريك المنفِّذ ووكالات منظومة الأمم المتحدة.

---

٤٤ وفق إجراءات التشغيل الموحّدة المعتمدة من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية للدول التي تتبنى نهج «توحيد الأداء»

٤٥ في حالة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم الجهة الحكومية المنسّقة بتعيين الوكالة الحكومية المتعاونة كمسؤول مباشر عن مشاركة الحكومة في خطة العمل المدعومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. المقصود بـ«الشريك المنفِّذ (الشركاء المنفِّذين)» هو «الوكالة المنفِّذة (الوكالات المنفِّذة)»، بحسب الوراد في اتفاق المساعدة الأساسي الموحّد. وفي حال وجود أكثر من شريك منفِّذ محددين في خطة العمل، سيتم تحديد شريك منفِّذ رئيسي سيتولّى أعمال الالتقاء والتنسيق والرصد (البرامج والتمويل) مع كلّ الشركاء المنفِّذين المحددين في خطة العمل، لضمان توفير المدخلات والقيام بالأنشطة بطريقة متسقة لتحقيق نتائج خطة العمل.

٤٦ لا تسري المواد المتعلقة بآليات ومتطلبات التحويلات النقدية والنهج المنسّق للتحويلات النقدية سوى على وكالات منظومة الأمم المتحدة التي اعتمدت إطار عمل النهج المنسّق للتحويلات النقدية كإطار عملها الوحيد لتحويل النقود إلى الشركاء.

وقد تعتمد وسائل التحويلات النقدية وحجم المدفوعات ونطاق وتكرار أنشطة الضمان على النتائج التي تتوصل إليها مراجعة قدرة الإدارة المالية العامة في حالة الشريك المنفِّذ الحكومي وتقييم قدرة الإدارة المالية في حالة الشريك المنفِّذ غير الأممي[٤٧]. إلى ذلك، يجوز لجهة استشارية مؤهلة، مثل مكتب محاسبة عام تختاره وكالة منظومة الأمم المتحدة، أن تجري هذا التقييم الذي يشارك فيه الشريك المنفِّذ. ويحق للشريك المنفِّذ أن يشارك في اختيار الجهة الاستشارية.

يمكن مراجعة وسائل التحويلات النقدية وحجم المدفوعات ونطاق وتكرار أنشطة الضمان على مدار فترة تنفيذ البرنامج، استنادًا إلى النتائج التي يتوصل إليها رصد البرنامج، ورصد وتقارير النفقات، وتقارير تدقيق الحسابات.

الموارد واستراتيجية حشدها

ستوفّر وكالات منظومة الأمم المتحدة الدعم لتطوير وتنفيذ الأنشطة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي قد يتضمن الدعم التقني والمساعدة النقدية والإمدادات والسلع والتجهيزات وخدمات المشتريات والنقل وتمويل المناصرة والبحوث والدراسات والاستشارات وتطوير البرامج والرصد والتقييم وأنشطة التدريب ودعم طاقم العمل. كما يمكن تقديم جزء من دعم وكالات منظومة الأمم المتحدة إلى المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) وفق ما تمّ الاتفاق عليه في إطار عمل خطط العمل الفردية ووثائق المشاريع.

قد يشمل الدعم الإضافي الوصول إلى نظم المعلومات العالمية المدارة من منظمات الأمم المتحدة، وشبكة المكاتب القُطرية لوكالات منظومة الأمم المتحدة ونظم المعلومات المتخصصة، بما فيها قوائم أسماء الجهات الاستشارية ومقدمي الخدمات التنموية، والوصول إلى الدعم الذي توفره شبكة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها.

تقوم وكالات منظومة الأمم المتحدة بتعيين طاقم العمل والجهات الاستشارية لتطوير البرامج ودعمها وتوفير المساعدة التقنية، إلى جانب القيام بأنشطة الرصد والتقييم.

انطلاقًا من المراجعات السنوية والتقدم المحقق في تنفيذ البرنامج، يتوزع تمويل وكالات منظومات الأمم المتحدة سنويًا وفق التقويم الميلادي وانسجامًا مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ على أن تخضع هذه الميزانيات لمزيد من المراجعة والتفصيل في خطط العمل ووثائق المشاريع. وبالاتفاق بين الحكومة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، يمكن إعادة تخصيص الأموال التي توفرها الجهات المانحة للأمم المتحدة بدون أن تحدد استخدامها في أنشطة معينة، لتُستخدم في أنشطة برامج أخرى على القدر نفسه من الاستحقاق.

بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة التي تعتمد النهج المنسّق للتحويلات النقدية، تكون المواد التالية إلزاميةً[٤٨]:

في حالات التحويلات النقدية أو التعويضات، على وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تخطر الشريك المنفِّذ بالمبلغ التي توافق عليه وكالات المنظومة الأممية، وأن توفّر التمويل إلى الشريك المنفِّذ.

في حال الدفع المباشر للبائعين أو إلى أطراف ثالثة مقابل التزامات يتكبدها الشركاء المنفِّذون على أساس طلبات موقعة من المسؤول المعيّن من طرف الشريك المنفِّذ، أو إلى البائعين أو أطراف ثالثة مقابل التزامات تتكبدها وكالات منظومة الأمم المتحدة لدعم أنشطة تم الاتفاق عليها مع الشركاء المنفِّذين، فعلى وكالات منظومة الأمم المتحدة بدء السداد في غضون ١٠ أيام عمل.

لا تتحمل وكالات منظومة الأمم المتحدة أي مسؤولية مباشرة بوجب الاتفاقات التعاقدية المبرمة بين الشريك المنفِّذ والبائع من طرف ثالث.

توفّر وكالات المنظومة الأممية وغيرها من الوكالات الأممية النقد إلى الشريك المنفِّذ عينه، وستتم أنشطة رصد البرنامج والمراقبة المالية وتدقيق الحسابات بالتشارك والتنسيق مع وكالات المنظومة الأممية هذه.

المراقبة والتقييم

يوافق الشركاء المنفِّذون على التعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة لمراقبة كافة الأنشطة المدعومة بالتحويلات النقدية، ويسهّلون الوصول إلى السجلات المالية وطواقم العمل المسؤولة عن إدارة الأموال التي توفرها وكالات منظومة الأمم المتحدة. ولهذه الغاية، يوافق الشركاء المنفِّذون على ما يلي:

١. مراجعات دورية في الموقع أو تفتيشات مفاجئة على السجلات المالية بواسطة وكالات منظومة الأمم المتحدة أو ممثليها، بحسب الأصول، وكما هو موصوف في المواد المحددة في وثائق/ عقود التعاون مع وكالات المنظومة الأممية.

٢. المراقبة المنهجية للأنشطة بموجب معايير وإرشادات وكالات منظومة الأمم المتحدة بشأن الزيارات والمراقبة الميداني.

٣. تدقيق الحسابات وفق الجدول الزمني أو بناءً على ترتيب خاص. ترتّب كلّ منظمة أممية، بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى (حيث تشاء أو بالتشاور مع الوزارة المنسّقة المعنية) خطة تدقيق حسابات سنوية، مع منح الأولوية لتدقيق حسابات الشركاء المنفِّذين الذيين يحصلون على مساعدات نقدية كبرى ممنوحة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، والذين يحتاجون إلى تعزيز قدراتهم على الإدارة المالية.

بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة التي تعتمد النهج المنسّق للتحويلات النقدية، تكون المواد التالية إلزاميةً[٤٩]:

سيجري تدقيق الحسابات بتفويض من وكالات منظومة الأمم المتحدة وتنفذه مؤسسات خاصة لتدقيق الحسابات.

التزامات الحكومة

ستدعم الحكومة جهود وكالات منظومة الأمم المتحدة في جمع التمويل اللازم لتلبية احتياجات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وستتعاون الحكومة مع

---

٤٧ لأغراض هذه المواد، فإن مصطلح «أممي» يشمل المؤسسات المالية الدولية.

٤٨ لا تسري المواد المتعلقة بآليات ومتطلبات التحويلات النقدية والنهج المنسّق للتحويلات النقدية سوى على وكالات منظومة الأمم المتحدة التي اعتمدت إطار عمل النهج المنسّق للتحويلات النقدية كإطار عملها الوحيد لتحويل النقود إلى الشركاء.

٤٩ لا تسري المواد المتعلقة بآليات ومتطلبات التحويلات النقدية والنهج المنسّق للتحويلات النقدية سوى على وكالات منظومة الأمم المتحدة التي اعتمدت إطار عمل النهج المنسّق للتحويلات النقدية كإطار عملها الوحيد لتحويل النقود إلى الشركاء.

© اليونيسكو

وكالات منظومة الأمم المتحدة بما يشمل: تشجيع الحكومات المانحة المحتملة على توفير الأموال اللازمة لوكالات المنظومة الأممية لتنفيذ الأجزاء غير الممولة من البرنامج، ودعم جهود وكالات المنظومة الأممية في جمع التمويل للبرنامج من مصادر أخرى، بما فيها القطاع الخاص على المستوى الدولي وفي الأردن، وبإفساح المجال أمام المساهمات من الأفراد والشركات والمؤسسات في الأردن لدعم هذا البرنامج الذي سيكون معفيًا من الضرائب للجهة المانحة، إلى أقصى حد ممكن وفق القوانين واجبة النفاذ.

تتحدد قيمة المساعدات النقدية لتغطية تكاليف السفر والرواتب والمكافآت وغيرها من التكاليف مع المعدلات السائدة في البلد، على ألا تتجاوز المعدلات السائدة في منظومة الأمم المتحدة (كما هو وارد في تعاميم اللجنة الخدمة المدنية الدولية).

ستفي الحكومة بالتزاماتها وفقًا لأحكام اتفاقيات التعاون والمساعدة المشار إليها في القسم الأول من هذا الملحق حول المواد الإلزامية (قسم أسس العلاقة).

وبدون الإخلال بأحكام هذه الاتفاقيات، ستطبق الحكومة الأحكام المعنية من اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة («الاتفاقية العامة») أو اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها («اتفاقية الوكالات المتخصصة») على ممتلكات الوكالات وصناديقها وأصولها وموظفيها وخبرائها ضمن البعثة. كما تقدم الحكومة الامتيازات والحصانات والتسهيلات كما وردت في اتفاقيات التعاون والمساعدة بين الوكالات والحكومة إلى الوكالات وموظفيها وغيرهم من الأشخاص الذين يقدمون الخدمات بالنيابة عن الوكالات. علاوةً على ذلك، من المتعارف عليه أن متطوعي الأمم المتحدة يُعاملون كالموظفين في الوكالة، ومن حقهم الحصول على الامتيازات والحصانات نفسها التي يحصل عليها الموظفون بموجب الاتفاقية العامة واتفاقية الوكالات المتخصصة. وستتولّى الحكومة مسؤولية التعامل مع أي شكاوى قد يقدمها طرف ثالث ضدّ أي من الوكالات وموظفيها أو خبرائها بالبعثة أو أي شخص آخر يؤدي خدمات بالنيابة عنها، على أن تتولى الحكومة حمايتهم من أي أذى نتيجة أي شكاوى أو التزامات تنشأ عن عمليات تندرج تحت اتفاقيات التعاون والمساعدة، إلا في حال الاتفاق المشترك بين الحكومة ووكالة محددة على أن مثل هذه الشكاوى والالتزامات ناجمة عن إهمال كبير أو سوء سلوك من طرف الوكالة أو موظفيها أو مستشاريها أو الأشخاص الذين يؤدون الخدمة لصالحها.

بدون الإخلال بالطابع العام لما تقدم ذكره من مواد، على الحكومة تأمين أو إعفاء الوكالات من المسؤولية المدنية السارية بموجب قانون البلد، فيما يخصّ المركبات التي توفرها الوكالة وتكون تحت سلطة أو استخدام الحكومة.

(أ) «لا يشكّل أي جزء من هذه الاتفاقية تنازلاً من الأمم المتحدة أو أي من وكالاتها أو منظماتها عن أي من الامتيازات أو الحصانات التي تتمتع بها أو قبولًا باختصاص محاكم أي بلد للفصل في النزاعات الناجمة عن هذه الاتفاقية».

ب) لا شيء يرد في هذه الوثيقة أو على صلة بها سيُعتبر تنازلاً، صريحًا أو ضمنيًا، عن امتيازات وضمانات الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، بما فيها برنامج الأغذية العالمي، سواءٌ بموجب اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ أو اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ أو أي اتفاقية أخرى تتعلق بالامتيازات والحصانات بين الوكالات والحكومة، كما هو معمول به. ولا تُفسّر أي أحكام واردة في هذه الوثيقة أو أي عقد مؤسساتي أو أي تعهد ولا تُطبق بأي شكل أو إلى أي حدّ يتناقض مع مثل هذه الامتيازات والحصانات.

بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة التي تعتمد النهج المنسّق للتحويلات النقدية، تكون المواد التالية إلزاميةً[٥٠]:

سيستخدم الشركاء المنفِّذون تقريرَ الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق (FACE) النموذجي - المُبيّن به مسارات النشاط في خطة العمل - من أجل طلب الإفراج عن الأموال أو لتأمين الاتفاق بأن منظمة الأمم المتحدة المعنية ستعوّض أو تدفع مباشرةً تكلفة الإنفاق المخطط له. وسيستخدم الشركاء المنفِّذون تقرير الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق من أجل رفع التقارير حول استخدام النقود التي تمّ تلقيها. ويحدد الشريك المنفِّذ المسؤول المُعيّن (المسؤولين المُعيّنين) لتقديم التفاصيل حول الحساب وطلب استخدام النقود والتصديق عليه؛ إذ على المسؤول المُعيّن (المسؤولين المُعيّنين) من طرف الشريك المنفِّذ التصديق على تقرير الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق.

تُنفق التحويلات النقدية إلى الشركاء المنفِّذين لغرض الأنشطة في غضون الإطار عمل الزمني المتفق عليه في خطط العمل فقط.

تُستخدم النقود التي تتلقاها الحكومة والشركاء المنفِّذون من المنظمات غير الحكومية بما ينسجم مع اللوائح والسياسات والإجراءات الوطنية القائمة وبما يتفق مع المعايير الدولية، ولا سيما ضمان إنفاق النقود على الأنشطة المتفق عليها في خطط العمل، وضمان رفع التقارير حول استخدام كافة النقود المستلمة إلى منظمة الأمم المتحدة المعنية، في غضون ستة أشهر بعد استلام الأموال. في حال تعارض أي لوائح أو سياسات أو إجراءات وطنية مع المعايير الدولية، تسري القواعد واللوائح المالية وغير المالية والسياسات والإجراءات الخاصة بوكالة منظومة الأمم المتحدة المعنية.

---

٥٠ لا تسري المواد المتعلقة بآليات ومتطلبات التحويلات النقدية والنهج المنسّق للتحويلات النقدية سوى على وكالات منظومة الأمم المتحدة التي اعتمدت إطار عمل النهج المنسّق للتحويلات النقدية كإطار عملها الوحيد لتحويل النقود إلى الشركاء.

© الأمم المتحدة / الأردن

إن كان الشريك المنفِّذ من المنظمات غير الحكومية/ منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية، تُستخدم النقود المُستلمة بما يتفق مع المعايير الدولية، ولا سيما ضمان إنفاق النقود على الأنشطة المتفق عليها في خطط العمل، وضمان رفع التقارير حول استخدام كافة النقود المستلمة إلى منظمة الأمم المتحدة المعنية، في غضون ستة أشهر بعد استلام الأموال.

لتيسير تدقيق الحسابات وفق الجدول الزمني أو بناءً على ترتيب خاص، يتيح كل شريك من الشركاء المنفِّذين - الذين يحصلون على النقود من منظمة الأمم المتحدة المعنية - لوكالة منظومة الأمم المتحدة أو الجهة الممثلة لها الوصول في الوقت الملائم إلى:

كافة السجلات المالية التي تحدد تفاصيل المعاملات المتعلقة بالتحويلات المالية التي أجرتها وكالة منظومة الأمم المتحدة المعنية، بالإضافة إلى الوثائق ذات الصلة.

- كافة الوثائق ذات الصلة والأشخاص المعنيين بعمل هيكل المراقبة الداخلية الذي مرّت به التحويلات النقدية لدى الشريك المنفِّذ.
- سيتم التبليغ عن نتيجة كلّ تدقيق على الحسابات إلى الشريك المنفِّذ ومنظمة الأمم المتحدة المعنية. كما على كلّ شريك من الشركاء المنفِّذين:
- استلام تقرير تدقيق الحسابات الصادر عن مدققي الحسابات ومراجعته.
- تقديم بيان فوري حول قبول أو رفض أي توصية بتدقيق الحسابات إلى منظمة الأمم المتحدة التي وفرت النقود (وحيث تم تحديد المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات للقيام بتدقيق الحسابات - أضف: وإلى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات) بحيث يشمل المدققون هذه البيانات في تقرير تدقيق الحسابات النهائي قبل تقديمه إلى منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة.
- اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة التوصيات المقبولة بتدقيق الحسابات.
- رفع تقرير حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقبولة إلى وكالات الأمم المتحدة وإلى المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، التي تمّ تحديدها لإجراء تدقيق الحسابات، وذلك على أساس فصلي (أو وفق ما يتم الاتفاق عليه محليًا).

© مفوضية شؤون اللاجئين / محمد حواري

للتواصل معنا:

+٩٦٢ ٦ ٥١٠٠٤٢٠
jo.one.un.org
rchc.jo@one.un.org